جامعة غرداية
University of Ghardaia

مخبر البحث
الدراسات الاقتصادية والمالية والتجارية والعلوم التجارية
المؤسسات الجزائرية

D.A.C
الدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
المركز الديمقراطي العربي

MaLoGEA
Management Logistique Gouvernance et Economie Appliquée

FSJES TETOUAN
جامعة عبد المالك السعدي
Université AbdelMalek Essaâdi

شهادة المشاركة

يشهد المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا و مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب و مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية الجزائر أن:

ذ. مبروك بوقرة د. علي بوصنبورة جامعة باجي مختار عنابة

قد شارك في المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان: **"دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية"** بمداخلة شفوية بعنوان:

، مكافحة الاوبئة بين المقاربة البشرية و مقاربة التقنيات الذكية (حلة فيروس كورونا)

يومي 15 و 16 يوليوز

Laboratoire de Recherche
Management Logistique Gouvernance et Economie Appliquée
Universités Abdelmalik Essaadi
FSJES – Tétouan
Mohammed RAJAA

مدير مخبر البحث

الدكتورة
ايمان خليل

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies
Gensinger Str 112
Berlin10315 Tel: 030 - 6396862 - 63969861

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

يومي 15 و16 يوليوز

برنامج القاعة 1



- استقبال المشاركين في المؤتمر الدولي الافتراضي س9 و30 الى س 10
- كلمة الجلسة الافتتاحية س 10 الى س10 و30

❖ الدكتورة إيمان خليل ممثلة المركز العربي الديموقراطي برلين ألمانيا

❖ الدكتور محمد راجع أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب، رئيس مخبر البحث التدبير اللوجيستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي MaLoGEA.

❖ الدكتور عبد المجيد خطوي ممثل مخبر لتطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

برنامج القاعة 1 يوم الاربعاء 15 يوليوز

سامية شهبي قمورة، دكتورة في علوم البيانات تخصص ذكاء اصطناعي ،وإدارة الأعمال، جامعة ستراسبورغ فرنسا

دور التكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة أثناء و بعد جائحة Covid 19

من س 11 الى س 11 و 30

الأربعاء 15 يوليوز من س 11و30 د الى س 16 و 30

Dr. / PhD. SAMIA GAMOURA Associate professor in Data Science, Artificial Intelligence, and Management EMS Business School - Strasbourg university - France – Europe

Dr. Sugam Sharma The CEO of eFeed-Hungers and USA research scientist in Iwoa University.

Dr. Manisha Malhotra working as a Professor in Chandigarh University, India. She has credible record of various degrees like Ph.D (Computer Science & Applications), MCA (With Distinction), BSC (Computer Science)

د,رامي شاهين، دكتور في الذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال ،التمية المستدامة والذكاء الاصطناعي، دولة الأردن

د. شاكر عبد العزيز كراش. أستاذ محاضر بقسم الرياضيات والاعلام الآلي. دكتوراه تخصص أمن وحماية الاتصالات بين أنظمة النقل الذكي، بجامعة غرداية

LUCA BAUM,COMMODITY BUYERFASTENERS,ELECTRIC VEHICLES,GERMANY.

ذ. بن سكران مصطفى د. بن زخروفة بوعلام، تأثير الوباء الوباء العالمي على بحوث التسويق في المؤسسات المهتمة بالتنمية المستدامة، المركز الجامعي غليزان .الجزائر

ذ. مبروك بوقرة د. علي بوصنبورة، مكافحة الاوبئة بين المقاربة البشرية و مقاربة التقنيات الذكية (حلة فيروس كورونا) جامعة باجي مختار عنابة.

ذ. مريم شوقي عبد الرحمان تره، مستخدمات الذكاء الاصطناعي و أهمية إدخاله في التعليم في ظل أزمة جائحة كوفيد19، كلية التربية جامعة دمياط مصر

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

zoom

يوم الاربعاء 15 يوليوز

برنامج القاعة 2

د. عبد المجيد خطوي، دكتور في القانون الخاص، جامعة غرداية الجزائر

جهود المؤسسات الدولية في مجابهة الأوبئة والأمراض المعدية

من س 10 الى س 10 و 30



الأربعاء 15 يونيو من س 10و30 الى س 12 و 30

د. عبد المجيد خطوي، جامعة غرداية

د. محمد علياتي و يوسف الزين شريفة ،الأساليب القانونية لاستثمار العقار الفلاحي في التشريع الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية وواقع المعيشة. جامعة يحي فارس المدية، الجزائر .

د. عادل المعروفي، التوجه نحو ساسة عقابية جديدة في ظل كوفيد 19 المستجد. كلية المتعددة التخصصات الرشيدية، المغرب.

د. معتوق أم الخير، تفعيل نظام المحكمة الالكترونية ضرورة حتمية في ظل الاوبئة العالمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ملحقة السوقر ،جامعة ابن خلدون تيارت. الجزائر

د. يوسف محموح، التقاضي عن بعد و رهان تحقيق العدالة ،كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ،أكادير

ذ. قشيوش رحمونة، ضمانات المحاكمة العادلة للطفل الجانح على ضوء تقنية الاتصال عن بعد، المركز الجامعي مغنية.

د. امل فوزي أحمد عوض، التحديات القانونية لخصوصية و أمن المعلومات الطبية الرقمية .كلية الحقوق ،جامعة عين الشمس ،مصر.



الأربعاء 15 يونيو من س 12و30 الى س 14

د. عبد الصدوق خيرة، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر

ذ. بلحسن حسام الدين لحسن .د.بوقرين عبد الحليم ،,معوقات التنمية في ظل الأوبئة ،جامعة لغواط ,الجزائر.

ذ. عزالدين بالعربي، أولويات تحقيق رهانات التنمية المستدامة بالوطن العربي في ظل الأوبئة العالمية تقييم أداء سياسات الدولة في مواجهة مخاطر الكوارث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة المغرب

د. خيرة عبد الصدوق، آليات الهدر البيئي في ظل جائحة كورونا، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر

ذ. زهير النامي، إلهام كريم، جائحة كورونا بالمغرب :تطور الوضعية الوبائية وتدخل الدولة لمحاصرة الوباء، جامعة سيدي محمد فاس المغرب

ذ. ولد الصافي عثمان، الآثار المحتملة لفيروس كورونا المستجد (كوفيد . 19) على أهداف التنمية المستدامة، جامعة غرداية

ذ. أيوب الشاوش، وكالة مارتشيكا بالناظور (المغرب) كنموذج للتنمية المستدامة، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين جهة الشرق

ذ. اميمة خليل الفن، الانسان المحرك الرئيسي الاستدامة التنموية، كلية العلوم و التقنيات المحمدية المغرب



الاربعاء 15 يوليوز من س 14 الى س 15 و 30

د. سمير الشحواطي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

- د. محمد أزلماط، الاستراتيجيات المنتهجة في مجال الإدارة الالكترونية أثناء اجتياح كورونا، المغرب
- د. علاء فرج حسن رضوان، دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية)، كلية التجارة – جامعة المنوفية مصر العربية
- د. لبعير بلعباس و موساوي عبدالحفيظ، أبعاد تقنية التعليم عن بعد بالمؤسسات الجامعية والمدارس التعليمية في ظل جائحة كورونا، بجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس –الجزائر
- د. عامر سعد أحمد جبران، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الوباء العالمي " فيروس كورونا"، كلية المجتمع – عمران – بالجمهورية اليمنية
- د. ذهيبة بن عبد الرحمان، دور متعاملي الهاتف النقال في استمرار التعليم الجامعي عن بعد بالجزائر في ظل وباء كوفيد-19، جامعة غرداية
- د. بن عمر سمية، التّعليم الإلكتروني الجامعي بالجزائر في ظلّ جائحة كوفيد 19 :الواقع والعوائق، جامعة باجي مختار. عنابة. الجزائر

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

برنامج القاعة 3

يوم الاربعاء 15 يوليوز

د. ايمان خليل، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر

الامن القانوني ألية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاستثنائية

من س 10 الى س 10 و 30



الأربعاء 15 من س 11 الى س 12 و30

د. هشام العزوزي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

- د. حنان النحاس، المدن الذكية ضرورة لمجابهة الجوائح العالمية، قانون عام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان المغرب
- د. صفاي العيد و دالي سعيد، مبدأ استمرارية المرفق العام في ظل وباء كورونا (كوفيد19)، بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المدية
- د. قادة يزيد و مولاي اعمر ، واقع الإدارة الإلكترونية في الدول العربية ودورها في دعم التنمية المستدامة-قراءة في مؤشرات الأمم المتحدة، جامعة د الطاهر مولاي سعيدة
- د. طه محمد أحمد يوسف، استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (البلوكتشين) لمواجهة جائحة (كوفيد -19)، كلية التجارة جامعة عين شمس .مصر
- د. طيبي محمد بلهاشمي الأمين و يوسف بوغرارة، السياسات التنموية للحكومة الجزائرية في ظل الأزمة الوبائية – جائحة كوفيد 19-، جامعة وهران2 محمد بن احمد
- د. قحموص نوال ,الحجر الصحي كتدبير وقائي في مواجهة الأوبئة جائحة كورونا ,جامعة الجزائر 01,الجزائر.

الأربعاء 15 يوليوز من س 12 و30 الى س 14

د. نوردين الفقيهي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

ذ.سمية بن عمر، التّعليم الإلكتروني الجامعي بالجزائر في ظلّ جائحة كوفيد 19 :الواقع والعوائق، جامعة باجي مختار . عنابة . الجزائر

د. فاطمة بولحوش، التدابير المتخذة في مجال التعليم الالكتروني (التعليم عن بعد) في زمن كورونا ، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة سوس-ماسة، المغرب- أكادير

د. حسين حسين زيدان و هديل علي قاسم، دور المؤسسة التربوية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البيئة التعليمية من خلال تطبيق الارشاد التربوي وتوجهاته دراسة ميدانية، المديرية العامة لتربية ديالى / وزارة التربية جامعة ديالى- كلية العلوم الاسلامية

د. رضوان قطبي، التعليم الإلكتروني بالمغرب ورهان التنمية، كلية الحقوق السويسي، جامعة محمد الخامس بالرباط.

ذ. مديني عثمان، نماذج التحليل الديناميكي للأداء المالي ودوره في تعزيز ثقة المساهمين لدى البنوك الإسلامية استخدام نموذج Z-score Altman للتنبؤ من المخاطر المالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل(الجزائر)

د. ايهاب احمد عوايص وانتصار سليم قريب، واقع التعليم الالكتروني في فلسطين في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الهيئة التدريسية؛ دراسة حالة على جامعة فلسطين التقنية خضوري /فرع طولكرم، جامعة فلسطين التقنية خضوري، طولكرم فلسطين كلية الاداب والعلوم التربوية



الأربعاء 15 يونيو من س 14 الى س 15 و30

د. ايمان خليل، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر الامن القانوني ألية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاستثنائية

د. حمادي عبد النور، مسألة المحاكمة بدون جمهور ،المحاكمة عن بعد مع اسقاط موافقة المتهم بين الحق في المحاكمة العادلة و الحق في الصحة العامة جائحة كورونا تنتصر لتجديد المبادئ الفقهية ،جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر

د. خديجة الشباني ،أثار جائحة كورونا على العلاقة التعاقدية، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ،ابن زهر ،أكادير ،المغرب

د. محمد طلعت يدك ،التعاقد عن بعد في ظل الظروف الطارئة و أثره في تحقيق التنمية المستدامة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ،جمهورية مصر العربية.

د. أمان الشبيب ،التحديات التي تواجه القطاع الصحي في لبنان و دور الجغرافيا و نظم المعلومات في ادارتها ،كلية الآداب و العلوم الانسانية الجامعة اللبنانية . لبنان.

د. خديجة أنوارSanté et sécurité au travail au Maroc، جامعة فاس بن عبدالله المغرب كلية الحقوق

ذ.بن سعيد خالد د.عثماني عبد الرحمان،المستهلك في ظل جائحة كورونا كوفيد 19. الاجراءات الوقائية و القانونية ،جامعة مولاي الطاهر السعيدة .الجزائر

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

برنامج القاعة 4 يوم الاربعاء 15 يوليوز

محمد راجع، دكتور في الاقتصاد والتدبير، أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

أليات التدبير الاستراتيجي في كل الازمات والمخاطر

من س 10 الى س 10 و 30

الاربعاء 15 يوليوز من س 12 و 30 الى س 14

هشام قاضي جامعة خميس مليانة الجزائر

د. محمد هشام بن شريف، التعليم عن بعد كخيار لاستمرار رسالة الجامعة الجزائرية في ظل تهديدات كوفيد19: عرض لتجربة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، : المركز الجامعي لميلة الجزائر

ذ. زينب مرغني السيد أبوعلي، التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي في ظل و باء كورونا (التعليم الإلكتروني التعليم عن بعد، جامعة إفريقيا العالمية . السودان . الخرطوم

ذ. مشري مبروكـة وأ.د,لعمـور رميلة، متطلبات ومعوقات نجاح التعليم الإلكتروني في الجزائر (تجربة جامعة سعيدة)، جامعة غرداية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

د. زياني عبد الحق، الإدارة الالكترونية في ظل جائحة فيروس كورونا :التعليم عن بعد بقطاع التعليم العالي الجزائري نموذجا، بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت- الجزائر-

ذ. أحمد حجازي، مبدأ تكافؤ الفرص بالمدرسة المغربية في ظل جائحة كوفيد 19.

د بكيري محمد أمين د.مبارك أحمد، التعليم الالكتروني في زمن كورونا تحديات و رهانات الجزائر نموذجا، جامعة خميس مليانة الجزائر



الأربعاء 15 يونيو من س 14 الى س 15 و30

د. محمد راجع، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

- د. ميثاق أحمد محمد راجح، تأثير جائحة كوفيد -١٩ على دور ودوافع منشآت الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة نظرية، الجامعة الوطنية - فرع صنعاء الجمهورية اليمنية
- د. نجاة وسيلة بلغنامي، مخلفات وباء كوفيد 19 على الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، المركز الجامعي علي كافي الجزائر.
- د. صافيناز محمود محمد محمود صالح، دور المراجعة عن بعد في تحقيق أهداف التمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد - 19 جامعة قناة السويس- جمهورية مصر العربية المعهد العالي لتكنولوجيا المعلومات
- ذ. مريم بوعمامة، التدابير الوقائية المتخذة بين الحفاظ على المال العام للدولة ومجابهة انتشار جائحة كورونا في الجزائر -دراسة تحليلية لقانون المالية التكميلي لسنة 2020جامعة الجزائر 3 الجزائر
- أ.د: محمد عجيلة، مرتكزات الاقتصاد البيئي في ظل تحقيق التنمية المستدامة –المتطلبات والمداخل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التجارة جامعة غرداية- الجزائر
- د. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم ود.عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور الشركات الصناعية الفلسطينية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل جائحة كورنا، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين

المؤتمر الدولي العلمي حول:

دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية

المشاركة في المحور الرابع حول:

الآليات المتخذة من أجل مجتمعات مستدامة، مدن المستقبل ومناعة الأوبئة، المناعة الصحية للمدن

عنوان المداخلة:

مكافحة الأوبئة بين المقاربة البشرية ومقاربة التقنيات الذكية (حالة فيروس كورونا)

Pandemics fights between the human approach and the smart technology approach (Covid-19 case)

طالب دكتوراه/ مبروك بوقرة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر: LARIEF

جامعة باجي مختار عنابة

boumab23@gmail.com

رقم الهاتف: 0657531186

الدكتور/علي بوصنوبرة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر: **LARIEF**

جامعة باجي مختار عنابة

ali.bousnobra@graduateinstitute.ch

رقم الهاتف: 0662299863

ملخص:

مقارنة بين إشكالية إختلاف المقاربة الحكومية في كل من الصين وبلدان الديمقراطيات الغربية في إستجابتها التكنولوجية للسيطرة على الجائحة، يقتضي ذلك تحليل الأبحاث الأكاديمية وتقارير منظمة الصحة العالمية ومختلف الوسائط الأخرى، ومنه ستتم المقارنة في هذه الورقة البحثية بين هذين المقاربتين المتعارضتين، فبينما تبنت الحكومة الصينية مقاربة مدفوعة بالتكنولوجيا، فقد آلت الحكومات الغربية إلى تبني مقاربة مدفوعة بشريًا للتحكم في تفشي فيروس كورونا. فبالرغم من أن المقاربة التي تقودها التقنية قد تكون أكثر إستباقية لكشف وعزل الأفراد المصابين ووضعهم بالحجر الصحي، فإن ذلك يؤدي أيضًا إلى قمع ومراقبة آراء المواطنين. كما تم التأكيد أيضا على أن التفاعل البشري مع التكنولوجيا يقوده السياق السياسي والمؤسسي التقني. كما يمكن من خلال هذه الورقة البحثية فهم العلاقة بين التكنولوجيا والبشرية.

كلمات مفتاحية: التقنيات الذكية؛ المدن الذكية؛ *جائحة* كورونا؛ إنترنت الأشياء؛ الصناعات الذكية.

Abstract:

A comparison between the problem of the different government approach in both China and the countries of Western democracies in their technological response to pandemic control. This requires an analysis of academic research and reports of the World Health Organization and various other media. Driven by

technology, Western governments have come to adopt a human-driven approach to controlling the outbreak of the Coronavirus. Although the technology-led approach may be more proactive to detect, isolate and quarantine affected individuals, this also leads to the suppression and control of citizens' opinions. It was also emphasized that human interaction with technology is driven by the political, institutional and technical context. It is also possible through this research paper to understand the relationship between technology and humanity.
Keywords: Smart Technologies; Smart Cities; Corona Pandemic; Quarantine; Internet of things; Smart Industries.

1. مقدمة:

يمكن تعريف فيروس كورونا على أنه واحدًا من مجموعات الكثيرة من الفيروسات التي تم إنتقالها إلى البشر في أحد أسواق الحيوانات الحية بمدينة ووهان الصينية إعتبارا من أواخر عام 2019.[1] يصيب الجهاز التنفسي، مما يؤدي في النهاية إلى وفاة أولئك الذين يعانون من حالات صحية مزمنة. بالنظر إلى إمكانية إنتقال العدوى من شخص لآخر، ومع أن إختراع اللقاح سيستغرق مدة من الزمن، أوصت منظمة الصحة العالمية الحكومات في جميع أنحاء العالم بسرعة تكثيف المراقبة النشطة حصر المصابين وعزلهم بشكل سريع ووضعهم بالحجر الصحي،[2] وجغرافيا كان لـ Covid-19 تأثير كبير على المدن، هذه الأخيرة تساهم بنسبة ٪ 80 من إجمالي الناتج المحلي العالمي ونصف المضيف من سكان العالم. [3] لذا أصبحت المدن محاور للإنتقال للوباء، لأنها أكثر مرونة من السابق لإعتمادها المتزايد على التكنولوجيا الذكية مثل والذكاء الإصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، كما أن المدن الصينية ومدن بلدان الديمقراطيات الغربية (المتمثلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وألمانيا، وهولندا، وفرنسا،...، وغيرهم من المدن الأخرى) بشكل خاص تعتمد أكثر على التقنيات التي تقوم عليها المدن الذكية. مما جعلها عرضةً لتفشي قوي لجائحة Covid-19، لذا كان من الضروري أن تعتمد هذه المدن إما مقاربة تقنية أو مقاربة مدفوعة بشريًا في تأطير المدينة الذكية. [4] حيث أنه بينما تسعى المقاربة التي تحركها التكنولوجيا إلى تبني التقنيات الذكية عبر العالم، يتم دفعها بشكل كبير إلى المدن بإستخدام المقاربة من أعلى إلى أسفل، أما المقاربة التي يحركها الإنسان، فتتمثل في تحفيز المدن على تثقيف مواطنيها وتعزيز رأس المال الإجتماعي والبشري الذي من شأنه أن يساعد على تطوير وتبني التقنيات الذكية اللازمة . فإعتماد قادة المدن على هذه التقنيات حاليا، يأتي كجزء من إستراتيجيات الإستجابة الأولية الخاصة بها، كما تبدو قدرة الصين واضحة في السيطرة على العدوى الأولية، فإن بلدان الديمقراطيات الغربية تواصل نضالها من أجل السيطرة على إنتشار الفيروس، لكن يبقى ذلك غير كاف .[5] هذا ما يؤدي إلى طرح الإشكال الرئيسي المتمثل في: **ما مدى نجاعة كل من مقاربة التقنيات الذكية والمقاربة التي يقودها البشر في مكافحة الأوبئة عموما، وجائحة كورونا على وجه الخصوص؟** هذه الإشكالية يتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن حصرها فيما يلي:

- ما هي مقاربة التقنيات الذكية؟
- وما هي المقاربة التي يقودها الإنسان أو البشرية؟

يمكن الإجابة على مثل هذه التساؤلات من خلال القراءة التحليلية لما تعرضت له مختلف الدراسات السابقة سواء كانت دراسات أكاديمية، أو تقارير منظمة الصحة العالمية ومقالات صحفية منشورة في ثلاثة أشهر الأولى من إستفحال تفشي وباء كوفيد 19 في الصين، ومنه سيتم إثبات وفقا لهذا البحث، أنه بالإعتماد أكثر التقنيات تعقيدًا والمراقبة الصارمة المفروضة عبر المدن بعد تفشي الفيروس، تبنت الحكومة الصينية المقاربة التي تقوم على التكنولوجيا، ويبدو أنها تمكنت إلى حد كبير من الحفاظ على التقليل من إنتقال العدوى نسبيًا. ومع ذلك، لجأت بلدان الديمقراطيات الغربية إلى إعتمادها على المقاربة التي يحركها الإنسان في معالجة هذا الوباء. ليتضح بعدها بأن تأثير المقاربة الذي يحركها الإنسان يميزها البطء بخلاف تلك التي تحركها التكنولوجيا في التحكم في إنتقال الفيروس. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن يكون تأثير التقنيات الذكية مرهونًا بالسياق الإجتماعي والسياسي الذي يتم تطبيقه فيه، لذا يمكن التدرج في الإجابة على مختلف التساؤلات السابقة، مع الأخذ في الحسبان، ضرورة تأكيد الفرضية القائلة بأن تبني مقاربة التقنيات الذكية سيكون أنجع من تلك التي يقودها البشر، وذلك وفقا للتنظيم المهيكل لهذه الورقة البحثية، حيث يستعرض العنصر الثاني أدناه أدبيات التقنيات الذكية في الصين والديمقراطيات الغربية، في حين يناقش العنصران الثالث والرابع التقنيات الذكية التي تستخدمها الصين والديمقراطيات الغربية، على التوالي. أما في العنصر الخامس، سيتم التأكيد على كيفية تأثير التدخلات البشرية على إمكانات التقنيات. ويستعرض العنصر السادس مناقشة شاملة، مع الحسبان الآثار النظرية والعملية لهذا العمل. كما يتم في العنصر الأخير تسليط الضوء على قيود هذا البحث، حيث سيتم إقتراح سبل للبحث المستقبلية في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

2. مراجعة الأدبيات حول التقنيات الذكية في الصين والديمقراطيات الغربية:

تعرف المدن الذكية على أنها: "المدينة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بهذف زيادة نوعية حياة سكانها مع توفير التنمية"، [6] وهي أيضا: "كيان محدود (حي و/أو بلدة و/أو مدينة و/أو مقاطعة و/أو بلدية و/أو منطقة حضرية) له سلطته الحاكمة على مستوى المنطقة أكثر من كونها على مستوى الدولة. ويتم بناء هذا الكيان على بنية تحتية للإتصالات وتقنية المعلومات التي تمكن من إدارة المدينة بكفاءة وتعزز التنمية الإقتصادية والإستدامة والإبتكار ومشاركة المواطنين". [7] وقد تم تجهيز المدن الذكية بنوع من تقنيات إنترنت الأشياء لجمع وتحليل البيانات، تشتمل أجهزة إنترنت الأشياء على أجهزة الاستشعار، والمعالجات، والأجهزة القابلة للارتداء، والإلكترونيات، والبرامج، والمشغلات، والمركبات، والهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر. تجمع هذه الأجهزة البيانات من مواقع مختلفة في المدينة، وتحللها بإستخدام الذكاء الإصطناعي لتحسين التخطيط على مستوى المدينة. حيث يشير الذكاء الإصطناعي إلى الآلات الذكية التي تفكر بشكل مستقل دون تدخل بشري. يتحسن التحليل بواسطة

الذكاء الإصطناعي كلما أضيفت معلومات جديدة، مما يجعلها أكثر ذكاء. [8] هذه الآلات الذكية تتعلم ذاتيًا وتحسن أداءها بالإعتماد على البيانات الضخمة المتدفقة بواسطة أنترنت الأشياء المثبتة بكل مناطق المدن. تحتوي البيانات الضخمة على كمية معتبرة من البيانات الناتجة عن أنترنت الأشياء. وكما هو معلوم فإن أحد أبرز الإستخدامات البيانات الضخمة التي تم إنشاؤها بمساعدة أنترنت الأشياء إستخلاص رؤى معرفية تسمح بإكتشاف الأنماط الخوارزمية المخصصة. فتدمج أجهزة أنترنت الأشياء الإدارات الحكومية المختلفة ، وبالتالي تأسيس نموذج يستقبل البيانات ويسمح بتقديم الخدمات الحضرية للمواطنين.[9] فعلى سبيل المثال، يتم تحليل سجلات الرعاية الصحية لفهم خلفيات المرضى وظروف الصحة الأساسية لتقديم علاج أفضل. ونظرا للنجاعة الكبير للبيانات الضخمة، فهي ذات قيمة جد هامة في قطاع الصحة، وتزامنا مع إنتشار جائحة Covid-19، وفيما يتعلق بحوكمة المدن الذكية، يتم تحديد مستوى تبني التكنولوجيا من خلال المقاربة التي تعتمد على التكنولوجيا أو على الإنسان.[10] حيث تشير المقاربة الأولى إلى تعزيز إستخدام للتكنولوجيا، حيث تفرض الحكومات التقنيات على المدن والمواطنين، كما تشير المقاربة الأخرى إلى تثقيف وتعزيز إمكانات التواصل التي تساعد على إنشاء وتعزيز تقنياتها الخاصة بناءً على الإحتياجات المحلية.

أولا: التقنيات الذكية في المدن الصينية

وفقًا لإحصاءات عام 2015، فإن سكان الحضر في الصين يمثلون ٪ 56 من إجمالي السكان، وبالنظر إلى تحسن المعايير المعيشية وفرص العمل الجديدة في المدن، فمن المتوقع أن يزداد بشكل كبير في العقدين المقبلين إلى ٪76. وإستجابة لتزايد تعداد السكان، سارعت الصين في تشييد المدن الذكية المستخدمة لـلتقنيات بشكل كبير لمساعدة القادة. وقد أشارت إحدى التقديرات إلى وجود حوالي 500 مدينة ذكية عالمية المستوى في الصين. [11] وتعد ووهان مدينة من بين هذه المدن الذكية الأكثر تضررا خلال تفشي وباء COVID-19. وقد أعلنت الصين إلتزامها ببناء المدن الذكية في الخطة الخماسية الثانية عشرة (نُشرت في عام 2010)، حيث وضعت مخططًا للأهداف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لـ5 سنوات التالية. وتولت الخطة الوطنية الجديدة لإنشاء ودخلت حيز التنفيذ في عام 2014 وإستمرت إلى سنة 2020 إلى حد كبير مسؤولية بناء المدن الذكية الجديدة وإعادة تشكيل المدن الحالية في المدن الذكية. [12] لتمكين تركيز السلطة السياسية الحكومية المركزية وسيطرتها على المحافظات والمدن بإجراء ترتيبات التنسيق بسرعة.

على المستوى الجزئي، بمساعدة كل من أنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والذكاء الإصطناعي، يمكن للمدن أداء دور المراقبة المستمرة، وتقديم تحذيرات من الكوارث، و إتخاذ قرارات سريعة. في هذا الإطار إستفادت الرعاية الصحية بشكل كبير بسبب الإعتماد المتزايد على تقنيات زراعة الأعضاء الجديدة، [13] مما جعل الصين تمتلك واحدة من أقوى الإمكانيات التكنولوجية للتعامل مع الأوبئة مقارنة بالدول الأخرى.

ثانيا: التقنيات الذكية في الديمقراطيات الغربية

على عكس الصين، تتمتع حكومات المدن في الدول الغربية الديمقراطية التي تمتاز بتقاسم متوازن للسلطة مع الحكومات المركزية. ويتضح ذلك جليا من خلال إعتماد الإتحاد الأوروبي لعدة إستراتيجيات، من بينها مبادرة المدن والمجتمعات الأوروبية الذكية، وشراكة الإبتكار الأوروبية للمدن والمجتمعات الذكية. (14) تساعد هذه البرامج المدن أوروبية على الوصول إلى موارد المفوضية الأوروبية لتحويل مدنها إلى مدن ذكية. لذا فمعظم البلدان المتضررة من إنتشار Covid-19 معروفة بمدنها الذكية المتقدمة، حيث ترتبط هذه البلدان إرتباطا وثيقًا ببعضها البعض بسبب الموقع الجغرافي المتقارب والشراكات التجارية التي تربطها بالصين ، وهذا يعد كمبرر في سهولة إنتقال الجائحة إلى المدن الرئيسية في هذه البلدان من الصين.(15)

ثالثا: المقاربة القائمة على التكنولوجيا أو الإنسان:

من الواضح أن المقاربة المدفوعة بالتكنولوجيا أو تلك المدفوعة بـالإنسان، تعتمد بشكل عام على حوكمة المدينة الذكية، وفقا لمستوى الإستخدام التقني المنطقي للتفاعل مع المواطنين. يبدو أن المقاربة المدفوعة بالتكنولوجيا تولي أهمية كبيرة للتكنولوجيات وتربط المواطنة بالتقنيات المعتمدة في المدينة، لذا فإن هذه المقاربة لها صدى مع "الحتمية التكنولوجية الصعبة"، فهي لا تراع التقنيات الجديدة كأساس للمجتمع، بل الإنسان هو الذي يلعب دورًا محوريًا في هيكلة الأنظمة الإجتماعية. فمن المتوقع أن تحل القدرات المستخدمة في التقنيات الذكية المشكلات التي تواجهها الحكومات، في حين أن المقاربة التي تحركها التكنولوجيا قد تكون أكثر فعالية في فرض القانون والنظام، مع تقديم حوكمة ذات أهداف مدفوعة بالتكنولوجيا، كما أنها قد تحد من حرية الإنسان وتعزز الرقابة وتثير أسئلة أخلاقية.(16)

على النقيض من ذلك، فإن المقاربة التي يديرها الإنسان تخص المواطنين بالدرجة الأولى، حيث يتم إستخدام التقنيات بشكل إنتقائي، مما يتيح لهم حرية التمتع. هذه المقاربة لها صدىً في إزالة المصطلحات التكنولوجية البسيطة، حيث يحتفظ الأفراد بالوكالة في تحديد الإستخدام التكنولوجي. وفي إطار هذه المقاربة، تعزز الحكومات أيضًا رأس المال الإجتماعي والبشري لمواطنيها، مما يسمح بتطوير التقنيات بناءً على الحاجة المحلية، وتتبنى الحكومات تقنيات ذكية لضمان مشاركة المواطنين بشكل أفضل، وتبسيط الإجراءات المتبادلة بين المجتمعات والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى المواطنون إلى مشاركة أكبر في تخطيط إستراتيجيات التنمية الحضرية، وغالبًا ما يبدؤون بالشركات المحلية. من المحتمل أن يحمل التباين في المقاربة التي تعتمد على التكنولوجيا والبشر مفتاحًا لإنهاء مستوى التقنيات الذكية المستخدمة في سياق كل من الديمقراطيات الصينية والغربية للسيطرة على تفشي Covid-19. (17)

3. المنظور الصيني للتقنيات الذكية ووباء كورونا:

دفع إنتشار فيروس كورونا في مدينة ووهان الذكية و تعدى إنتشاره السريع إلى مدن أخرى ، مما عجل من تصعيد الحكومة المركزية ، حيث كرست نشاطها على تفعيل الأنظمة البيئية لأنترنت الأشياء من خلال الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة والأجهزة الرئيسية لم راقبة وتتبع الأفراد المصابين. وفي توصية لمنظمة الصحة العالمية لتحديد وعزل وحماية المصابين، إستفادت الصين من نظام المراقبة الذي تم تجهيزه جيدًا ، وهو ما مكنها من وضع المدن تحت الحجر الصحي الكامل بإستخدام طرق شديدة القسوة ، وقد تم تطبيق ذلك في جميع أنحاء البلاد تحت فرضية الإستثناء، وإستخدمت الصين تكنولوجيتها للسيطرة على إنتشار الفيروس، حيث تشير النتائج إلى أن معظم الجهود الصينية إستثمرت فيما يلي:

- ✓ المراقبة النشطة وتحديد المصابين؛
- ✓ عزل المصابين عن الآخرين؛
- ✓ الإغلاق والحجر الصحي.

4. منظور البلدان الغربية للتقنيات الذكية ولوباء كورونا:

يعتقد خبراء حقوق الإنسان ، أنه بينما كانت الصين قادرة على "تنفيذ سياسات غير مسبوقة ومذهلة" في إحتواء إنتقال الفيروس، قد يكون من الصعب فرض مثل هذه المقاربة في أي مكان خارج الصين، فعلى سبيل المثال، إن إجراءات المراقبة الشديدة المتبعة في الصين قد لا تعمل في بلدان أخرى، لأنها تفرض قيودًا صارمة على حقوق الإنسان للمواطنين.[18] في حين نجحت الصين إلى حد كبير على تحديد أولئك المصابين، و إحتواء إنتقال الوباء داخل أراضيها، فقد ركزت الديمقراطيات الغربية على المقاربة التي يحركها الإنسان، والتي تتكون من جمع البيانات المجهولة، وضمان الإغلاق، والحجر الصحي، وذلك بالتركيز أيضا على النقاط التالية:

- المراقبة النشطة وتحديد المصابين؛
- عزل المصابين عن الآخرين؛
- الإغلاق والحجر الصحي.

لذا يمكن الآن التفرقة بين كيفية إختلاف هذه الإستراتيجية من تلك التي تم تبنيها في الصين، وذلك من خلال حصر نقاط التباين ضمن الجدول رقم 01 التالي:

الجدول 01: المقاربة الصينية القائمة على التكنولوجيا مقابل المقاربة البشرية المدفوعة بالديمقراطيات الغربية

	الصين	الديمقراطيات الغربية
تحديد	تعتمد بشكل كبير على التقنيات لتحديد الأفراد المصابين؛	نظرًا للحقوق الممنوحة لحماية خصوصية الأفراد، تعتمد هذه البلدان على بناء الإجماع للوصول إلى البيانات المجهولة والمجمعة أو لجمع البيانات من المتطوعين؛
العزل	خلق الوعي بإستخدام التقنيات لضمان إمكانية تتبع كل شخص مصاب وغير مصاب، بهواتفهم المحمولة، لضمان العزل السريع؛	أدى نقص التنسيق بين الإدارات المختلفة والحكومات الإقليمية والوطنية إلى تقييد إمكانية عزل أولئك الذين أصيبوا بالعدوى بسرعة؛
الحجر الصحي	يعتمد بشكل كبير على الإغلاق المفروض بالتكنولوجيا	يعتمد على كل من عمليات الإغلاق المدعومة بالتكنولوجيا والإغلاق اليدوي وفقا لمعلومات الحكومة الإلكترونية الفصلية.

من إعداد الباحث بالإعتماد على مختلف الأدبيات وتعاريف المقاربتين

5. التدخل البشري في إمكانات التقنيات:

يوضح الفرق بين الإستجابة التكنولوجية من الصين والديمقراطيات الغربية كيف يمكن لنظام موثوق أن يمنع إستخدام التقنيات الذكية لمواجهة الجائحة. ومع ذلك، فإن النظام الرسمي نفسه فرض رقابة قوية على أراء المواطنين وقلل من إمكانات التقنيات لمنع العدوى واسعة الإنتشار للفيروس. فعندما قرر (الطبيب لي وين ليانغ)، الإبلاغ عن المخالفات اتجاه العدوى أثناء العمل في مستشفى ووهان المركزي برسالة في منتدى الدردشة لزملائه من الأطباء حول احتمالية تفشي الفيروس، تم حظر وجهات نظره، وأجبرته سلطات مدينة ووهان على كتابة إعتذار، وإدعت الحكومة أن الطبيب كان يزعج النظام العام. تم إجبار العديد من النشطاء الذين شككوا في إستراتيجية الإستجابة الأولية للحكومة في عزل الحجر الصحي على الرغم من عدم ظهور أي أعراض تتعلق بالفيروس. [19] علما أن الصين تشتهر بتوظيفها التقنيات الذكية لفرض أي محتوى أو بيانات يقوم المواطنون بتحميلها على مواقع التواصل الإجتماعي التي تبدو بالنسبة للحكومة الصينية أنها تمس بالنظام العام.

لقد كان القمع الصيني ضد المخبرين أحد أهم إهتمامات النظام الإستبدادي، حيث لا يتمتع المواطنون إلا بقدر قليل من الحرية للتعبير عن آرائهم. على الرغم من أن التواصل يمكن أن ينشر المعلومات بإستخدام منتدى الدردشة الرقمية ويساعد الناس بسرعة على إتخاذ تدابير إحترازية. وقد ساعد ذلك الحكومة على التأكد من أن المعلومات الوحيدة المتاحة هي تلك التي أصدرتها. فمن المحتمل أن تكون الرقابة قد أعاقت قدرة التكنولوجيا الرقمية – في هذه الحالة، منتدى الدردشة – للتحكم في إنتشار الفيروس إلى أجزاء أخرى من الصين والعالم. أولئك الذين شككوا في إستراتيجية الحكومة تم وضعهم قيد الإقامة الجبرية. يلخص أن الحكومة والبيروقراطيين "وقفوا بصمت أمام نافذة الفرص الحاسمة التي كانت متاحة للتعامل مع الانقطاع المفاجئ المغلق في وجوههم". [20] وهو سبب من

أسباب تضارب الآراء حول تحول هذه الكارثة إلى جائحة قد تكون من صنع الإنسان، وذلك من خلال مقابلة أكد فيها (ون ليانغ) على أنه "إذا كان المسؤولون قد كشفوا في البداية عن الوباء في وقت سابق أعتقد أنه كان سيكون أفضل بكثير". علاوة على ذلك، تم إسكات العلماء والناشطين من التحدث عن عدم إستجابة الصين المبكرة.[21] على الرغم من أن الحالات في الصين بدأت تظهر في وقت مبكر من 8 ديسمبر 2019، لم تصدر السلطات إعلانات عن هذا حتى 7 يناير 2020. أين إعترف عمدة ووهان بأنه كان هناك تأخير في الإعلان عن المعلومات حول الفيروس في حالة عدم قيام الحكومة الوطنية بالتصريح في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم الإعلان عن معلومات حول إنتقال البشر حتى 20 يناير. ومع ذلك، فقد أكدت الأبحاث فيما بعد، أي بدءًا من منتصف ديسمبر 2019.[22] وعلى الرغم من الأوامر والتوصيات في وقت لاحق حول التدفق الحر للمعلومات في وقتها المناسب، فقد تم حظر وحجب مجموعة من مصادر المعلومات حول وباء Covid-19 من الأنترنت، مما حرم الناس من فرصة معرفة المزيد عن الفيروس. وعمومًا أدت أعمال الرقابة وإخفاء المعلومات إلى الحد من إمكانات التقنيات في التواصل بشكل فعال حول الفيروس.[23]

بالمقابل مقارنة بالسياق الصيني، كان لدى بلدان الديمقراطيات الغربية الكثير من الوقت لتخطيط إدارتها للأزمة قبل الحالات المرسلة التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد الهوية في مناطقها. ومع ذلك، قللت الحكومات إلى مدى مختلف من أهمية إمكانات الإرسال والتلف الذي يمكن أن يسببه. على سبيل المثال، كان رئيس الولايات المتحدة صوتيًا حتى الأسبوع الثاني من شهر مارس يؤكد بأن الضرر سيكون ضئيلًا. وكانت إستراتيجية التماثل والتشابه واضحة في حالة بريطانيا. وهوما يؤكد على أن الثغرات في الحكم الناتجة عن النظام السياسي اللامركزي لا تزال تشكل عائقاً أمام تنفيذ الإستراتيجيات بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحرية الفردية والحقوق الممنوحة للأفراد، وقوانين حماية الخصوصية التي تم سنها، والمناهج التي يقودها الإنسان في المدن الذكية، كلها تحد من القدرة على تبني التقنيات بشكل واسع للحد من إنتقال الفيروس مقارنة بالصين.

6. المناقشة:

تشير المؤشرات إلى أنه في حين تبنت الصين مقاربة مدفوعة بالتكنولوجيا، فقد إعتمدت دول الديمقراطيات الغربية على مقاربة مدفوعة من قبل الإنسان. كما هو ملخص في الجدول رقم 02 الموالي:

الجدول رقم 02: ملخص مقارنة بين مقاربتي الصين والديمقراطيات الغربية

المؤشرات	الصين	الديمقراطيات الغربية
التقنيات الذكية	يتم نشر التقنيات الذكية في كل مكان	يتم نشر التقنيات بشكل انتقائي
الإستجابة الأولية	الإنكار عن طريق القمع	الإنكار بالاتصال
مشاركة المعلومات	متهم بإخفاء معلومات	مشاركة المعلومات بشكل مفتوح داخل وخارج الدولة
الخصوصية	الحكومة لديها مخاوف الخصوصية التي لم يتم الرد عليها	أوضحت الحكومات حمايتها للخصوصية
معلومات عن تفشي الفيروس	محدودة للغاية بسبب الرقابة	سائد بسبب الإستخدام الجماعي لوسائل الإعلام الإجتماعية
الحوكمة	التنسيق: تمكن النظام الإداري الخاضع للسيطرة المركزية من التنسيق بسرعة مع المدن وفرض القواعد واللوائح	نقص التنسيق: أدى تركيز السلطة اللامركزي بين المدينة والحكومات الوطنية إلى نقص التنسيق
النشاط	لا يُسمح للمبلِّغين عن الكلام	يمكن للنشطاء الكتابة إلى الحكومات والتحدث عن حقوقهم

من إعداد الباحث بالإعتماد على منظور البلدان الغربية والصين لكلا المقاربتين

يوضح هذا الجدول نفي المخاطر المحتملة للجائحة في البداية من قبل الحكومات الصينية والغربية، ومع ذلك فإنه في حين أنكرت الصين تأثير الفيروس بإعتمادها على وسائل القمع، فإن البلدان الغربية تخلصت من التبادل الحر للمعلومات مع مواطنيها. وفيما يخص الجانب الإداري، فقد نسقت المدن الذكية في الصين بنشاط، حيث تم أخذ غالبية التدخلات من الحكومة المركزية. [24] وبالمقارنة فقد ساهم نقص التنسيق عند الغرب بين المدن والحكومات الوطنية في الإنتشار السريع للفيروس. كما أنه عندما يتعلق الأمر بتبني التقنيات التكنولوجية، فإن الصين تعتمد على إستراتيجيات مدعومة بمنظور تقني مدفوع بالتكنولوجيا، حيث تم تسخير نظامها البيئي التكنولوجي لإيجاد حلول تكنولوجية. لكن الديمقراطيات الغربية إتمدت على إستخدام التقنيات بشكل إنتقائي، ويرجع ذلك إلى المقاربة التي يحركها الإنسان في تعزيز النظم البيئية التكنولوجية التي تحد من إستخدام التكنولوجيا. كما تضمن قوانين حماية البيانات في البلدان الغربية الديمقراطية حماية البيانات الشخصية ، وهو ما يحد من خيارات الحكومات لجمع البيانات من المواطنين مباشرة. علما أن هذه المدن الذكية تركز على شبكات المعرفة، والمنظمات التطوعية، والإدماج الإجتماعي، ورأس المال الإجتماعي والعلمي، بالإضافة إلى تحقيق الإستدامة الإجتماعية والبيئية. لبلوغ الهدف العام المتمثل تمكين المجتمعات من تطوير التقنيات التكنولوجية الذكية الخاصة بهم و إستخدامها لحل المشاكل المحلية لتعزيز الإبداع بين المواطنين، فإستثمرت هذه المدن الذكية في بناء النظم البيئية على مستوى المدينة التي يمكن أن تجمع بين

الحكومة والمجتمعات والمؤسسات الخاصة والجامعات، بحيث تعمل المدن كمجموعات من الإبتكار لتمكين وتسهيل إختراع التقنيات التي تتطلع لسد إحتياجاتها وتحقيق مزايا تنافسية للمدن.[25]

لذا فإن الإستخدام المعزز للتكنولوجيا وجمع البيانات في السياق الصيني يثير مخاوف تتعلق بالخصوصية لم يتم تناولها من قبل السلطات الحكومية. لقد أدى الاستثمار الهائل في المراقبة إلى أن المدن الذكية الصينية أصبحت مراصد المراقبة. علاوة على ذلك، لديها أنظمة قائمة تضمن للمواطنين إتباع الحكم إلى الأمام دون إخفاق وإظهار الإنضباط تجاه الحكومة والدولة. فعلى سبيل المثال، غالبا ما يتم التجسس بشكل متكرر على الهواتف المحمولة للمواطنين عند إستخدامهم للتطبيقات التي ترعاها الحكومة مثل تطبيقات "الأمة العظيمة"، التي يستخدمها حوالي 100 مليون مستخدم مسجل، بما في ذلك الطلبة وموظفي الخدمة المدنية والعمال الذين أجبروا على تثبيت التطبيق تحت ضغط من حكومة، والذي يُنظر إليه على أنه رمز للوطنية، حيث يسمح التطبيق للمواطنين بالتعرف على القائد وتاريخ البلد. غالبًا ما يشعر الأشخاص ذوو درجات منخفضة بالخزي والفساد في المدارس وأماكن العمل،[26] وأن المزيد من جمع البيانات من شأنه أن يخلق المزيد من الفرص لغزو الخصوصية، في حين يضطر العنصريون الغربيون للعمل ضمن قوانين خصوصية البيانات الصارمة التي تحمي خصوصية مواطنيهم. والأهم من ذلك، أن المواطنين منضبطون أثناء إستخدام التقنيات في الصين، بحيث يتم إسكات الناشطين من إثارة مزيد من المخاوف بشتى أنواعها، ومنه المزيد من التحكم في الإرسال والرقابة على المبلغين عن عمليات الإرسال يعكس إستخدام التكنولوجيا لمواجهة المتناقضات. وعلى خلاف من ذلك، تستخدم الحكومة التقنيات في البلدان الغربية الديموقراطية لإبلاغ القرارات وطرق البحث التي يمكن من خلالها معالجة المشاكل. علاوة على ذلك، يُسمح للناشطين بحرية إبداء الرأي للمواطنين والسعي إلى الشفافية في نهج الحكومات. مما جعل هذه الدول تسمح بحرية البيانات حول إنتشار الفيروس وإرساء التوعية للجميع بالاتجاهات المتزايدة، فقد اتُّهمت الحكومة الصينية بإخفاء معلومات عن الجميع وطنيا ودوليا. ومع ذلك، وبسبب المقاربة المرتكزة على التكنولوجيا، فإن الصين لم تشهد إنتشار متفاقم للوباء. وعلى النقيض من ذلك فإن إنتشار وسائل الإعلام الإجتماعية على نطاق واسع في الديمقراطيات الغربية أدى إلى إستفحال تفشي الوباء، وهوو ما يظهر في تصريح لمدير منظمة الصحة العالمية حين يقول: "أننا لا نكافح وباء (جائحة)؛ نحن نكافح وباءً".[27] لذا فإن المقاربة القائمة على التقنية قد تكون أكثر فعالية مقارنة بالمقاربة التي يحركها الإنسان في التحكم في إنتشار الفيروس أثناء الأوبئة.

* **الآثار النظرية:** تسلط قضية جائحة كورونا الضوء على أن الإستجابة التكنولوجية الذكية للسيطرة على الجائحة قد تكون أكثر فعالية لدى الجهات الرسمية، كما تم التطرق إليه في السياق الصيني. فالحكومات قد تتحكم بشكل كامل في الموقف من عند تبني مقاربة مدفوعة بالتكنولوجيا وفرض تكنولوجيات لمعالجة الوباء. وقد سمح الإستخدام المعزز للتكنولوجيا للسلطات الصينية بالوصول إلى الفضاء الخاص للأفراد وخرق خصوصية مواطنيها. كما ساعد تبني هذه المقاربة على قوة النظام الصيني في إبقاء إنتشار الفيروس تحت السيطرة في وقت قياسي نسبيًا.[28] لذا فإن التكنولوجيا

مفيدة في صرامة السياسات. وهو ما يسهل للحكومة الوطنية بتنسيق إستراتيجيتها. لكن حاليا تشير الإستخدامات المعززة للتقنيات إلى سرعة فرض الإنضباط والإمتثال. وقد أثبتت المقاربة القائمة على التقنية فعاليتها في التحكم في إنتقال الفيروس. ومع ذلك، قد تختار عنصرية الديمقراطي ات الغربية مقاربات أكثر شمولية من خلال وسائل الإقناع، حيث يتم إستخدام التقنيات لتعليم المواطنين وضمان إمتثالهم للقواعد المنصوص عليها. في ظل هذه الظروف، فإن التحكم في إنتقال الوباء قد يستغرق وقتًا طويلاً. رغم نشاط النظم البيئية التكنولوجية لدى الديمقراطيات الغربية، إلا أنها تبقى موجهة في الغالب نحو إعتماد مقاربة يحركها الإنسان رغم التأثير الإيجابي في فيما يخص التحكم في الوباء ضمن السياق الصيني، لكن الطبيعة الرسمية للمؤسسة السياسية حدّت في الواقع من إمكانات التكنولوجيا نفسها. وقد لعب السياق السياسي داخل المؤسسات دورًا رئيسيًا في الحد من إزالة المصطلحات التكنولوجية. فعلى الصعيد الغربي، لا يسمح المجتمع والمؤسسات بإتباع النهج من القمة إلى القاعدة كما هو في السياق الصيني. وبالتالي، ومنه يمكن القول أنه رغم تمتع التقنيات الذكية بسلطات تحويلية، إلا أن إمكاناتها تخضع للسياق الإجتماعي والسياسي والمؤسسي الذي يتم نشرها فيه. كما أن مبادرات المدن الذكية غالبًا ما تفتقر إلى إرتباط الظروف الإجتماعية والسياسية.[29]

علاوة على ذلك، تؤكد الأبحاث أن التقنيات الذكية تعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على العمليات من خلال جمع البيانات وتحليلها ثم حل المشكلات دون مستويات كبيرة من التدخل البشري وأن التفاعل بين البشر والأجهزة، مما سيؤدي إلى أحكام متفوقة. كما وضحت الأدبيات أيضًا على أن مساحات المدن الذكية تخضع لإدارة وتصنيف الخوارزميات،[30] في حين يسلط هذا البحث الضوء أيضًا على أن الحكومات لا تزال تحتفظ بالسلوكيات وتخفي المعلومات التي ترى أنها غير مشتركة، الأمر الذي يحد من تأثير التقنيات. ورغم تأكيد أدبيات المدينة الذكية على أن التقنيات تساعد سلطاتها في معالجة المشاكل الإجتماعية، فإن الطريقة التي تم بها التعامل مع وباء كورونا تؤكد أن المقاربة التي تحركها التكنولوجيا لا تؤدي مباشرة إلى الحتمية التكنولوجية، بل تساعد على توفير ناقلات إضافية للخيارات لصانعي القرار، بناءً على حكمهم الخاص. ونتيجة لذلك، فإن تأثير التقنيات الذكية يبدو أن أقل فعالية في المدن الذكية مما كان متوقعًا في الأدبيات، بسبب الطريقة التي يستخدمها البشر، ويفسرونها، ويتلاعبون بها ، ويبلغون عن الإتجاهات التي تم إختبارها عبر أنترنت الأشياء على الإستراتيجيات السياسية والمؤسسية.[31] كما يتم تقييد إمكانات التقنيات من خلال الترتيبات الإجتماعية والمؤسسية السائدة وطنيا. وهكذا، قد يستمر الحكام في إستغلال تقنيات العصر الجديد لمصلحتهم الخاصة.

7. خاتمة:

حاولت هذه الورقة البحثية الكشف عن كيفية إختلاف الصين وبلدان الديمقراطيات الغربية في مقاربتهما عبر تبني التقنيات الذكية للسيطرة على الجائحة (Covid-19). ويبدو أنه في حين أن المدن الذكية الصينية تنسق بشكل

هادئ وتسمح للحكومة الوطنية بالسيطرة على المناطق ضمن مقاربة مدفوعة بالتكنولوجيا، تفتقر المدن الذكية في الديمقراطيات الغربية في بداية إنتشار الفيروس إلى جهود التنسيق مع الحكومات الوطنية ، وقد تبنت مقاربة مدفوعة بشريًا للتحكم في إنتشار العدوى. وعلى الرغم من أن كل من الصين و دول الديمقراطيات الغربية لديها أنظمة تكنولوجية عالية التطور، فإنه يمكن ملاحظة إختلاف كبير في الإستخدام التكنولوجي ضمن كلا السياقين، ويرجع ذلك إلى حد كبير نتيجة للقيود المفروضة من قبل البيئات السياسية والمؤسسية. ففي الصين إعتمدت الحكومة تقنيات من أعلى إلى أسفل لتأديب مواطنيها ومراقبتهم، أما في السياق الغربي، تم إستخدام التقنيات لإقناع المواطنين وتحقيق توافق في الآراء للمساعدة في الحد من إنتقال الفيروس. وفي كلا السياقين، تسلط النتائج الضوء على أن الإنسان متوسط مع التقنيات ويحد من آثارها. ومع ذلك، هناك قلق عام حول إستفادة الحكومات من هذه الجائحة لتعزيز الرؤية التكنولوجية للمواطنين بما يتجاوز السيطرة على الوباء.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم جواد آل يوسف، ومحمد مهدي حسين،**المدن الذكية ا لمستدامة: آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحادي والعشرين**،جامعة التكنولوجيا، العراق2018.
https://www.researchgate.net/publication/322745960
2. الأمم المتحدة **المدن الذكية، منظور إقليمي**سلسلة بحوث القمة الحكومية، الإمارات العربية المتحدة، فيفري2015.
3. بلعبدون عواد، **آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا**، مجلة العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، جوان 2020.
4. البنك الدولي.**التنمية الحضرية** (2019). في الموقع:
https://www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview/
5. غربي حمزة، بدروني عيسى، **أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العالمية – دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات بعض البورصات العالمية**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، جوان 2020.
6. منظمة الصحة العالمية،2020(أ))، تقرير عن البعثة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والصين بشأن كورونا فيروس2019 (COVID-19)، 24-16 فبراير2020.
7. ميجا كومار،**بناء مدن ذكية ترتكز على البيانات الذكية**2018. مقال متاح على الموقع
https://www.icd.com/middle-east.emc.com/colateral

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

8. Bannister, F., & Connolly, R. (2020). ***The future ain't what it used to be: Forecasting the impact of ICT on the public sphere***. Government Information Quarterly, 37(1), 101410.
9. Braun, T., Fung, B. C. M., Iqbal, F., & Shah, B. (2018). ***Security and privacy challenges in smart cities***. Sustainable Cities and Society, 39, 499–507.
10. Cardullo, P., & Kitchin, R. (2019). Smart urbanism and smart citizenship: ***The neoliberal logic of "citizen-focused" smart cities in Europe***. Environment Planning C: Politics and Space, 37(5), 813–830.
11. Cohen, J., & Kupfesrchmidt, K. (2020). ***Strategies shift as coronavirus pandemic looms***. Globalization and Health, 367, 962–963.
12. Dalton, C., Wilmott, C., Fraser, E., & Thatcher, J. (2020).‟***smart" discourse, the li its of representation, and new regimes of spatial data***. Annals of American Association of Geographers, 110(2), 485–496.
13. Hollands, R. G. (2008). ***Will the real smart city please stand up?*** City: Analysis of Urban Trends, Culture, Theory, Policy, Action, 12(3), 303–320.
14. Johnson, P. A., Robinson, P. J., & Philpot, S. (2020). ***Type, tweet, tap, and pass: How smart city technology is creating a transactional citizen***. Government Information Quarterly, 37(1), 101414.
15. Kavanagh, M.. ***Transparency and Testing Work Better Than Coercion in Coronavirus Battle***. (2020). https://foreignpolicy.com/2020/03/16/coronavirus-what-works-transparency-testing-coercion/
16. Kuk, G., & Janssen, M. (2013). ***Assembling infrastructures and business models for service design and innovation***. Information Systems Journal, 23, 445–469.
17. Kummitha, R. K. R. (2018). ***Entrepreneurial urbanism and technological panacea: Why smart city planning needs to go beyond corporate visioning***? Technological Fore casting and Social Change, 137, 330–339.
18. Kummitha, R. K. R., & Crutzen, N. (2017). ***How do we understand smart cities? An evolutionary perspective***. Cities, 67,43–52.
19. Kummitha, R. K. R., & Crutzen, N. (2019). ***Smart cities and the citizen-driven internet of things: A qualitative in quirty into an emerging smart city***. Technological Fore casting and Social Change, 140,44–53.
20. Kummitha,R. K. R. (2019). ***Smart cities and entrepreneurship: An agenda for future re-search***. Technological Forecasting and Social Change, 149, 119763.

21. Kupfer Schmidt, K., & Cohen, J. (2020). Can China's COVID-19 strategy work elsewhere? Science, 367, 1061–1062.
22. Li, M. Med., Xuhua Guan, Ph. D., Peng Wu, Ph. D., Xiao ye Wang, M. P. H., Lei Zhou,M. Med., et al. (2020). ***Early transmission dynamics in Wuhan, China, of Novel Coronavirus infected pneumonia***. The New England Journal of Medicine. https://doi.org/10.1056/NEJMoa2001316.
23. Mak, R. (2020). ***Breakingviews–Wuhan virus will shape China's smart city vision***. https://www.nasdaq.com/articles/breakingviews-wuhan-virus-will-shape-chinas-city-vision-2020-01-24/.
24. Normile, D. (2020). ***Can China return to normalcy: While keeping the coronavirus in check***? The Science. https://doi.org/10.1126/science.abb9384.
25. Sun, T. Q., & Medaglia, R. (2019). ***Mapping the challenges of artificial intelligence in the public sector: Evidence from public healthcare***. Government Information Quarterly,36(2), 368–383.
26. The Lancet (2020). COVID-19: ***Fighting panic with information***. The Lancet, 395, 537.
27. Thorp, H. H. (2020). ***The costs of secrecy***. Science, 367, 959.
28. Xiong, Y., Gan, N. (2020). ***This Chinese doctor tried to save lives, but was silenced***. Now he has coronavirus, CNN, https://edition.cnn.com/2020/02/03/asia/coronavirus-doctor-whistle-blower-intl-hnk/html/ disclosed information about the epidemic accessed 8 February 2020.
29. Zhang, N., Zhao, Z., & He, X. (2019). ***Understanding the relationship between information architectures and business models: An empirical study on the success configurations of smart communities***. Government Information Quarterly. https://doi.org/10.1016/j.giq.2019.101439.
30. Zhangrun, X. (2020). ***Viral alarm: When fury overcomes fear***. China File.Retrieved from https://www.chinafile.com/reporting-opinion/viewpoint/viral-alarm-when-fury-overcomes-fear/
31. Zhu, S., Li, D., & Feng, H. (2019). ***Is smart city resilient? Evidence from China***. Sustainable Cities and Society, 50, 101636.

الهوامش:

(1) بلعبدون عواد، **آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا**، مجلة العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، جوان 2020، ص.76.

(2) غربي حمزة، بدروني عيسى، **أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العالمية – دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات بعض البورصات العالمية**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، جوان 2020، ص.02

(3) البنك العالمي، التنمية الحضرية، (2019)، عبر الموقع: (تاريخ الزيارة 20 مارس 2020) https://www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview/.

(4) Kummitha, R. K. R., & Crutzen, N. (2017). ***How do we understand smart cities? An evolutionary perspective***. Cities, 67,43–52.

(5) منظمة الصحة العالمية، (2020أ)، تقرير عن البعثة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والصين بشأن مرض كورونا فيروس 2019 (COVID-19)، 16-24 فبراير 2020، ص.16.

(6) إبراهيم جواد آل يوسف، ومحمد مهدي حسين،**المدن الذكية ا لمستدامة: آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحادي والعشرين**،جامعة التكنولوجيا، العراق،2018 ،ص.11: بالموقع: (تاريخ الزيارة20 مارس2020)

https://www.researchgate.net/publication/322745960

(7) ميجا كومار، **بناء مدن ذكية ترتكز على البيانات الذكية** ، 2015 ،ص. 02. مقال متاح على الموقع (تاريخ الزيارة : 20 مارس 2020)

https://www.icd.com/middle-east.emc.com/colateral

(8) الأمم المتحدة، **المدن الذكية، منظور إقليمي**، سلسلة بحوث القمة الحكومية، ، الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2015، ص.27.

(9) Zhang, N., Zhao, Z., & He, X. (2019). ***Understanding the relationship between information architectures and business models: An empirical study on the success configurations of smart communities***. Government Information Quarterly. https://doi.org/10.1016/j.giq.2019.101439.

(10) Kummitha, R. K. R. (2018). ***Entrepreneurial urbanism and technological panacea: Why smart city planning needs to go beyond corporate visioning***? Technological Fore casting and Social Change, 137, 330–339.

(11) Mak, R. (2020). ***Breakingviews–Wuhan virus will shape China's smart city vision***. https://www.nasdaq.com/articles/breakingviews-wuhan-virus-will-shape-chinas-city-vision-2020-01-24/.

(12) Zhu, S., Li, D., & Feng, H. (2019). ***Is smart city resilient? Evidence from China***. Sustainable Cities and Society, 50, 101636.

(13) Sun, T. Q., & Medaglia, R. (2019). ***Mapping the challenges of artificial intelligence in the public sector: Evidence from public healthcare***. Government Information Quarterly,36(2), 368–383.

(14) Cardullo, P., & Kitchin, R. (2019). Smart urbanism and smart citizenship: ***The neoliberal logic of "citizen-focused" smart cities in Europe***. Environment Planning C: Politics and Space, 37(5), 813–830.

(15) Cohen, J., & Kupfesrchmidt, K. (2020). ***Strategies shift as coronavirus pandemic looms***. Globalization and Health, 367, 962–963.

(16) Bannister, F., & Connolly, R. (2020). ***The future ain't what it used to be: Forecasting the impact of ICT on the public sphere***. Government Information Quarterly, 37(1), 101410.

(17) Kummitha, R. K. R., & Crutzen, N. (2019). ***Smart cities and the citizen-driven internet of things: A qualitative in quirty into an emerging smart city***. Technological Fore casting and Social Change, 140,44–53.

(18) Kupfer Schmidt, K., & Cohen, J. (2020). Can China's COVID-19 strategy work elsewhere? Science, 367, 1061–1062.

(19) Xiong, Y., Gan, N. (2020). ***This Chinese doctor tried to save lives, but was silenced***. Now he has coronavirus, CNN, https://edition.cnn.com/2020/02/03/asia/coronavirus-doctor-whistle-blower-intl-hnk/html/ disclosed information about the epidemic accessed 8 February 2020.

(20) Zhangrun, X. (2020). ***Viral alarm: When fury overcomes fear***. China File.Retrieved from https://www.chinafile.com/reporting-opinion/viewpoint/viral-alarm-when-fury-overcomes-fear/

(21) Thorp, H. H. (2020). ***The costs of secrecy***. Science, 367, 959.

(22) Li, M. Med., Xuhua Guan, Ph. D., Peng Wu, Ph. D., Xiao ye Wang, M. P. H., Lei Zhou,M. Med., et al. (2020). ***Early transmission dynamics in Wuhan, China, of Novel Coronavirus***

infected pneumonia. The New England Journal of Medicine. https://doi.org/10.1056/NEJMoa2001316.
(23) Kavanagh, M.. ***Transparency and Testing Work Better Than Coercion in Coronavirus Battle***. (2020). https://foreignpolicy.com/2020/03/16/coronavirus-what-works-transparency-testing-coercion/
(24) Normile, D. (2020). ***Can China return to normalcy: While keeping the coronavirus in check***? The Science. https://doi.org/10.1126/science.abb9384.
(25) Kummitha,R. K. R. (2019). ***Smart cities and entrepreneurship: An agenda for future research***. Technological Forecasting and Social Change, 149, 119763.
(26) Braun, T., Fung, B. C. M., Iqbal, F., & Shah, B. (2018). ***Security and privacy challenges in smart cities***. Sustainable Cities and Society, 39, 499–507.
(27) The Lancet (2020). COVID-19: ***Fighting panic with information***. The Lancet, 395, 537.
(28) Johnson, P. A., Robinson, P. J., & Philpot, S. (2020). ***Type, tweet, tap, and pass: How smart city technology is creating a transactional citizen***. Government Information Quarterly, 37(1), 101414.
(29) Kuk, G., & Janssen, M. (2013). ***Assembling infrastructures and business models for service design and innovation***. Information Systems Journal, 23, 445–469.
(30) Dalton, C., Wilmott, C., Fraser, E., & Thatcher, J. (2020).“***smart” discourse, the li its of representation, and new regimes of spatial data***. Annals of American Association of Geographers, 110(2), 485–496.
(31) Hollands, R. G. (2008). ***Will the real smart city please stand up?*** City: Analysis of Urban Trends, Culture, Theory, Policy, Action, 12(3), 303–320.

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

يومي 15 و16 يوليوز

برنامج القاعة 1



- استقبال المشاركين في المؤتمر الدولي الافتراضي س9 و30 الى س 10
- كلمة الجلسة الافتتاحية س 10 الى س10 و30

❖ الدكتورة إيمان خليل ممثلة المركز العربي الديموقراطي برلين ألمانيا

❖ الدكتور محمد راجع أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب، رئيس مخبر البحث التدبير اللوجيستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي MaLoGEA.

❖ الدكتور عبد المجيد خطوي ممثل مخبر لتطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

برنامج القاعة 1 يوم الاربعاء 15 يوليوز

سامية شهبي قمورة، دكتورة في علوم البيانات تخصص ذكاء اصطناعي ،وإدارة الأعمال، جامعة ستراسبورغ فرنسا

دور التكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة أثناء و بعد جائحة Covid 19

من س 11 الى س 11 و 30

الأربعاء 15 يوليوز من س 11و30 د الى س 16 و 30

Dr. / PhD. SAMIA GAMOURA Associate professor in Data Science, Artificial Intelligence, and Management EMS Business School - Strasbourg university - France – Europe

Dr. Sugam Sharma The CEO of eFeed-Hungers and USA research scientist in Iwoa University.

Dr. Manisha Malhotra working as a Professor in Chandigarh University, India. She has credible record of various degrees like Ph.D (Computer Science & Applications), MCA (With Distinction), BSC (Computer Science)

د,رامي شاهين، دكتور في الذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال ،التمية المستدامة والذكاء الاصطناعي، دولة الأردن

د. شاكر عبد العزيز كراش. أستاذ محاضر بقسم الرياضيات والاعلام الآلي. دكتوراه تخصص أمن وحماية الاتصالات بين أنظمة النقل الذكي، بجامعة غرداية

LUCA BAUM,COMMODITY BUYERFASTENERS,ELECTRIC VEHICLES,GERMANY.

ذ. بن سكران مصطفى د. بن زخروفة بوعلام، تأثير الوباء الوباء العالمي على بحوث التسويق في المؤسسات المهتمة بالتنمية المستدامة، المركز الجامعي غليزان .الجزائر

ذ. مبروك بوقرة د. علي بوصنبورة، مكافحة الاوبئة بين المقاربة البشرية و مقاربة التقنيات الذكية (حلة فيروس كورونا) جامعة باجي مختار عنابة.

ذ. مريم شوقي عبد الرحمان تره، مستخدمات الذكاء الاصطناعي و أهمية إدخاله في التعليم في ظل أزمة جائحة كوفيد19، كلية التربية جامعة دمياط مصر

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

zoom

يوم الاربعاء 15 يوليوز

برنامج القاعة 2

د. عبد المجيد خطوي، دكتور في القانون الخاص، جامعة غرداية الجزائر

جهود المؤسسات الدولية في مجابهة الأوبئة والأمراض المعدية

من س 10 الى س 10 و 30



الأربعاء 15 يونيو من س 10و30 الى س 12 و 30

د. عبد المجيد خطوي، جامعة غرداية

د. محمد علياتي و يوسف الزين شريفة ،الأساليب القانونية لاستثمار العقار الفلاحي في التشريع الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية وواقع المعيشة. جامعة يحي فارس المدية، الجزائر .

د. عادل المعروفي، التوجه نحو ساسة عقابية جديدة في ظل كوفيد 19 المستجد. كلية المتعددة التخصصات الرشيدية، المغرب.

د. معتوق أم الخير، تفعيل نظام المحكمة الالكترونية ضرورة حتمية في ظل الاوبئة العالمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ملحقة السوقر ،جامعة ابن خلدون تيارت. الجزائر

د. يوسف محموح، التقاضي عن بعد و رهان تحقيق العدالة ،كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ،أكادير

ذ. قشيوش رحمونة، ضمانات المحاكمة العادلة للطفل الجانح على ضوء تقنية الاتصال عن بعد، المركز الجامعي مغنية.

د. امل فوزي أحمد عوض، التحديات القانونية لخصوصية و أمن المعلومات الطبية الرقمية .كلية الحقوق ،جامعة عين الشمس ،مصر.



الأربعاء 15 يونيو من س 12و30 الى س 14

د. عبد الصدوق خيرة، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر

ذ. بلحسن حسام الدين لحسن .د.بوقرين عبد الحليم ،,معوقات التنمية في ظل الأوبئة ،جامعة لغواط ,الجزائر.

ذ. عزالدين بالعربي، أولويات تحقيق رهانات التنمية المستدامة بالوطن العربي في ظل الأوبئة العالمية تقييم أداء سياسات الدولة في مواجهة مخاطر الكوارث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة المغرب

د. خيرة عبد الصدوق، آليات الهدر البيئي في ظل جائحة كورونا، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر

ذ. زهير النامي، إلهام كريم، جائحة كورونا بالمغرب :تطور الوضعية الوبائية وتدخل الدولة لمحاصرة الوباء، جامعة سيدي محمد فاس المغرب

ذ. ولد الصافي عثمان، الآثار المحتملة لفيروس كورونا المستجد (كوفيد . 19) على أهداف التنمية المستدامة، جامعة غرداية

ذ. أيوب الشاوش، وكالة مارتشيكا بالناظور (المغرب) كنموذج للتنمية المستدامة، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين جهة الشرق

ذ. اميمة خليل الفن، الانسان المحرك الرئيسي الاستدامة التنموية، كلية العلوم و التقنيات المحمدية المغرب



الاربعاء 15 يوليوز من س 14 الى س 15 و 30

د. سمير الشحواطي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

- د. محمد أزلماط، الاستراتيجيات المنتهجة في مجال الإدارة الالكترونية أثناء اجتياح كورونا، المغرب
- د. علاء فرج حسن رضوان، دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية)، كلية التجارة – جامعة المنوفية مصر العربية
- د. لبعير بلعباس و موساوي عبدالحفيظ، أبعاد تقنية التعليم عن بعد بالمؤسسات الجامعية والمدارس التعليمية في ظل جائحة كورونا، بجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس –الجزائر
- د. عامر سعد أحمد جبران، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل الوباء العالمي " فيروس كورونا"، كلية المجتمع – عمران – بالجمهورية اليمنية
- د. ذهيبة بن عبد الرحمان، دور متعاملي الهاتف النقال في استمرار التعليم الجامعي عن بعد بالجزائر في ظل وباء كوفيد-19، جامعة غرداية
- د. بن عمر سمية، التّعليم الإلكتروني الجامعي بالجزائر في ظلّ جائحة كوفيد 19 :الواقع والعوائق، جامعة باجي مختار. عنابة. الجزائر

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

برنامج القاعة 3

يوم الاربعاء 15 يوليوز

د. ايمان خليل، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر

الامن القانوني ألية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاستثنائية

من س 10 الى س 10 و 30



الأربعاء 15 من س 11 الى س 12 و30

د. هشام العزوزي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

- د. حنان النحاس، المدن الذكية ضرورة لمجابهة الجوائح العالمية، قانون عام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان المغرب
- د. صفاي العيد و دالي سعيد، مبدأ استمرارية المرفق العام في ظل وباء كورونا (كوفيد19)، بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المدية
- د. قادة يزيد و مولاي اعمر ، واقع الإدارة الإلكترونية في الدول العربية ودورها في دعم التنمية المستدامة-قراءة في مؤشرات الأمم المتحدة، جامعة د الطاهر مولاي سعيدة
- د. طه محمد أحمد يوسف، استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (البلوكتشين) لمواجهة جائحة (كوفيد -19)، كلية التجارة جامعة عين شمس .مصر
- د. طيبي محمد بلهاشمي الأمين و يوسف بوغرارة، السياسات التنموية للحكومة الجزائرية في ظل الأزمة الوبائية – جائحة كوفيد 19-، جامعة وهران2 محمد بن احمد
- د. قحموص نوال ,الحجر الصحي كتدبير وقائي في مواجهة الأوبئة جائحة كورونا ,جامعة الجزائر 01,الجزائر.

الأربعاء 15 يوليوز من س 12 و30 الى س 14

د. نوردين الفقيهي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

ذ.سمية بن عمر، التّعليم الإلكتروني الجامعي بالجزائر في ظلّ جائحة كوفيد 19 :الواقع والعوائق، جامعة باجي مختار . عنابة . الجزائر

د. فاطمة بولحوش، التدابير المتخذة في مجال التعليم الالكتروني (التعليم عن بعد) في زمن كورونا ، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة سوس-ماسة، المغرب- أكادير

د. حسين حسين زيدان و هديل علي قاسم، دور المؤسسة التربوية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البيئة التعليمية من خلال تطبيق الارشاد التربوي وتوجهاته دراسة ميدانية، المديرية العامة لتربية ديالى / وزارة التربية جامعة ديالى- كلية العلوم الاسلامية

د. رضوان قطبي، التعليم الإلكتروني بالمغرب ورهان التنمية، كلية الحقوق السويسي، جامعة محمد الخامس بالرباط.

ذ. مديني عثمان، نماذج التحليل الديناميكي للأداء المالي ودوره في تعزيز ثقة المساهمين لدى البنوك الإسلامية استخدام نموذج Z-score Altman للتنبؤ من المخاطر المالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل(الجزائر)

د. ايهاب احمد عوايص وانتصار سليم قريب، واقع التعليم الالكتروني في فلسطين في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الهيئة التدريسية؛ دراسة حالة على جامعة فلسطين التقنية خضوري /فرع طولكرم، جامعة فلسطين التقنية خضوري، طولكرم فلسطين كلية الاداب والعلوم التربوية



الأربعاء 15 يونيو من س 14 الى س 15 و30

د. ايمان خليل، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر الامن القانوني ألية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاستثنائية

د. حمادي عبد النور، مسألة المحاكمة بدون جمهور ،المحاكمة عن بعد مع اسقاط موافقة المتهم بين الحق في المحاكمة العادلة و الحق في الصحة العامة جائحة كورونا تنتصر لتجديد المبادئ الفقهية ،جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر

د. خديجة الشباني ،أثار جائحة كورونا على العلاقة التعاقدية، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ،ابن زهر ،أكادير ،المغرب

د. محمد طلعت يدك ،التعاقد عن بعد في ظل الظروف الطارئة و أثره في تحقيق التنمية المستدامة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ،جمهورية مصر العربية.

د. أمان الشبيب ،التحديات التي تواجه القطاع الصحي في لبنان و دور الجغرافيا و نظم المعلومات في ادارتها ،كلية الآداب و العلوم الانسانية الجامعة اللبنانية . لبنان.

د. خديجة أنوارSanté et sécurité au travail au Maroc، جامعة فاس بن عبدالله المغرب كلية الحقوق

ذ.بن سعيد خالد د.عثماني عبد الرحمان،المستهلك في ظل جائحة كورونا كوفيد 19. الاجراءات الوقائية و القانونية ،جامعة مولاي الطاهر السعيدة .الجزائر

المركز الديموقراطي العربي برلين ألمانيا

مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

بتعاون مع

مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي
والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية الجزائر



المؤتمر الدولي الافتراضي الأول تحت عنوان
دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

برنامج القاعة 4 يوم الاربعاء 15 يوليوز

محمد راجع، دكتور في الاقتصاد والتدبير، أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

أليات التدبير الاستراتيجي في كل الازمات والمخاطر

من س 10 الى س 10 و 30

الاربعاء 15 يوليوز من س 12 و 30 الى س 14

هشام قاضي جامعة خميس مليانة الجزائر

د. محمد هشام بن شريف، التعليم عن بعد كخيار لاستمرار رسالة الجامعة الجزائرية في ظل تهديدات كوفيد19: عرض لتجربة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، : المركز الجامعي لميلة الجزائر

ذ. زينب مرغني السيد أبوعلي، التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي في ظل و باء كورونا (التعليم الإلكتروني التعليم عن بعد، جامعة إفريقيا العالمية . السودان . الخرطوم

ذ. مشري مبروكـة وأ.د,لعمـور رميلة، متطلبات ومعوقات نجاح التعليم الإلكتروني في الجزائر (تجربة جامعة سعيدة)، جامعة غرداية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

د. زياني عبد الحق، الإدارة الالكترونية في ظل جائحة فيروس كورونا :التعليم عن بعد بقطاع التعليم العالي الجزائري نموذجا، بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت- الجزائر-

ذ. أحمد حجازي، مبدأ تكافؤ الفرص بالمدرسة المغربية في ظل جائحة كوفيد 19.

د بكيري محمد أمين د.مبارك أحمد، التعليم الالكتروني في زمن كورونا تحديات و رهانات الجزائر نموذجا، جامعة خميس مليانة الجزائر



الأربعاء 15 يونيو من س 14 الى س 15 و30

د. محمد راجع، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

- د. ميثاق أحمد محمد راجح، تأثير جائحة كوفيد -١٩ على دور ودوافع منشآت الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة نظرية، الجامعة الوطنية - فرع صنعاء الجمهورية اليمنية
- د. نجاة وسيلة بلغنامي، مخلفات وباء كوفيد 19 على الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، المركز الجامعي علي كافي الجزائر.
- د. صافيناز محمود محمد محمود صالح، دور المراجعة عن بعد في تحقيق أهداف التمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد - 19 جامعة قناة السويس- جمهورية مصر العربية المعهد العالي لتكنولوجيا المعلومات
- ذ. مريم بوعمامة، التدابير الوقائية المتخذة بين الحفاظ على المال العام للدولة ومجابهة انتشار جائحة كورونا في الجزائر -دراسة تحليلية لقانون المالية التكميلي لسنة 2020جامعة الجزائر 3 الجزائر
- أ.د: محمد عجيلة، مرتكزات الاقتصاد البيئي في ظل تحقيق التنمية المستدامة –المتطلبات والمداخل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التجارة جامعة غرداية- الجزائر
- د. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم ود.عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور الشركات الصناعية الفلسطينية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل جائحة كورنا، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين

التجارة الإلكترونية وإشكالية منصات الأنترنت في إنفاذ ضريبة القيمة المضافة

E-commerce and the problem of Internet platforms in the implementation of value-added tax

جامعة عمار ثليجي الأغواط
الرقم الدولي : 978-9931-745-81-5
واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر واشكالية إخضاعها للضرائب و الرسوم – التحديات و الحلول –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

طالب دكتوراه/ مبروك بوقرة،[1] الدكتور/علي بو صنوبرة[2]

PhD Student/ Mabrouk Bouguerra[1] *Dr/ Ali Bousnobra,[2]*

جامعة باجي مختار-عنابة (الجزائر)؛ مخبر الانتماء: **LARIEF** ؛ boumab23@gmail.com

جامعة باجي مختار-عنابة (الجزائر)؛ مخبر الانتماء: **LARIEF** ؛ ali.bousnobra@graduateinstitute.ch

الملخص:

أظهرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مؤخرًا الدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه المنصات في التطبيق الفعال لقواعد الضريبة في سياق التجارة الإلكترونية. كما إقترحت إمكانية جعل أسواق التجارة الإلكترونية مسؤولة عن ضريبة القيمة المضافة (ضريبة السلع والخدمات) على المبيعات التي تتم من خلال منصاتها والإجراءات الأخرى مثل مشاركة البيانات والتعاون المعزز بين السلطات الضريبية والأسواق عبر الأنترنت. وقد بدأت دول العالم بالفعل في التفكير في كيفية إشراك المنصات في تطبيق مثل هذه الضريبة. فالتحليل مقارن للتشريعات المعتمدة في ألمانيا وأستراليا، وحزمة التجارة الإلكترونية لضريبة القيمة المضافة الخاصة بالإتحاد الأوروبي يهدف إلى التمييز بين الفوائد والقيود الرئيسية لهذه الأحكام الجديدة، ومدى التحسين المحقق في هذا المجال. فالأحكام التي تعزز دور المنصات لفرض ضريبة القيمة المضافة (ضريبة السلع والخدمات) تعد تدابير قيّمة تعتمدها الدول من أجل خلق فرص متكافئة للشركات وحماية إيراداتها.

كلمات مفتاحية: المنصات - ضريبة القيمة المضافة – التجارة الإلكترونية – الأسواق الإلكترونية – الفضاء الرقمي.

تصنيفات JEL : H21، H25، E62.

Abstract:

The Organization for Economic Co-operation and Development has recently demonstrated the potential role that platforms can play in the effective application of tax rules in the context of e-commerce. It also suggested the possibility of making e-commerce markets accountable for VAT / GST on sales through its platforms and other measures such as data sharing and enhanced cooperation between tax authorities and online markets. Countries of the world have already begun to think about how to involve platforms in applying such a tax. The analysis is comparative to the legislation adopted in Germany and Australia, and the e-commerce package for value-added tax for the European Union aims to distinguish between the benefits and main restrictions of these new provisions, and the extent of improvement achieved in this area. Provisions that strengthen the role of platforms to impose value-added tax / GST are valuable measures that countries adopt to create equal opportunities for companies and protect their revenues.

Keywords: *Platforms - Value added tax - E-Commerce - Electronic markets - Digital space.*

JEL Classification Codes : H21, H25, E62.

مقدمة:

ساهمت المنصات عبر الأنترنت بشكل كبير في النمو السريع للتجارة الإلكترونية، حيث تشير التقديرات إلى أن مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية للبضائع وحدها تبلغ قيمتها الآن في حدود 2 تريليون دولار أمريكي سنويًا، مع توقعات تشير إلى أنها قد تصل إلى 4.5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2021، ويقدر أن يكون تريليون دولار منها متقاطعًا مع التجارة الإلكترونية الحدودية.(OCDE، 2019) علاوة على ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن ما يقرب من 1.6 مليار مستهلك يشترون الآن عبر الأنترنت، ويقدر أن هذه الأرقام ستنمو إلى 2.2 مليار مستهلك بحلول عام 2022.(Manyika, 2014)

في الواقع، إن إحدى الفوائد الرئيسية للتجارة الإلكترونية هي السماح للعملاء والبائعين بالتفاعل المباشر مع بعضهم البعض. ولقد مكنت المنصات التي تسهل المبيعات عبر الأنترنت الشركات الصغيرة من الوصول بكفاءة إلى ملايين المستهلكين في سوق عالمية الآن، ومع ذلك فإن إمكانية ربط غير رجال الأعمال والشركات الصغيرة والشركات الأكبر مع العملاء في جميع أنحاء العالم، قد وضعت بالتأكيد إختبار قواعد ضريبة القيمة المضافة التقليدية. علاوة على ذلك فإن فرصة إستغلال السوق على الأنترنت والإستفادة من التناقضات بين الدول سمحت بخطط جديدة للتهرب من الضرائب وتجنبها، مما أدى بالتالي إلى التمييز ضد الأعمال التجارية التقليدية.

لم يتم تنظيم ضريبة القيمة المضافة (ضريبة السلع والخدمات) في البداية مع مراعاة الفضاء عبر الأنترنت. ونتيجة لذلك إستندت جميع أحكام الإنفاذ التي تتعامل مع التهرب الضريبي والإحتيال في هذه الضريبة بشكل أساسي على الميزات التي تميز العالم المادي. ومع ذلك فإن ظهور ما يسمى بالإقتصاد الرقمي يتطلب تطبيق هذه القواعد في العالم الرقمي أيضًا، لمواجهة التحديات الجديدة المتعلقة بالبعد عبر الأنترنت للتجارة الإلكترونية، وقد بدأ المشرعون حول العالم في التركيز على كيفية تحسين آليات الإنفاذ.

فعلى المستوى المحلي والأوروبي والدولي، إنتقل النقاش حول كيفية تطبيق قواعد ضريبة القيمة المضافة المعمول بها في إتجاه المنصات عبر الأنترنت لتسهيل المعاملات، ولمواجهة التحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية. نفذت الدول بالفعل بعض التدابير المفيدة، على سبيل المثال، في الإتحاد الأوروبي كان هناك تحول في المعاملات عبر الحدود، وتهدف الحلول الأخرى إلى إعتبار المنصات الأنترنت لجمع ضريبة القيمة المضافة، وفقًا لدراسة من المفوضية الأوروبية لعام 2016، والتي يستند إليها التشريع الأوروبي الجديد، يتم شراء 57 ٪ من إمدادات البضائع عبر الحدود عبر أكبر ثلاث منصات رقمية فقط، (Manyika, 2014) وبالتالي سيكون للمنصات موقعًا مميزًا لأنها ستكون القناة المفضلة للتجارة الإلكترونية، والحاجة إلى تضمين منصات في مجموعة ضريبة القيمة المضافة يمكن أن تواجه تحديًا من خلال دراسة إحصائية أوروبية أخيرة نُشرت في عام 2019. إستنادًا إلى نتائج إستطلاع عام 2018 حول إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتجارة الإلكترونية في الشركات، يتبين أنه خلال عام 2017، 87٪ من الإتحاد الأوروبي إستخدمت المؤسسات التي لديها مبيعات على الويب مواقع الويب أو التطبيقات الخاصة بها، بينما إستخدم 40٪ فقط سوقًا للتجارة الإلكترونية.(Eurostat, 2019)

فالتجارة الإلكترونية التي تتم من خلال الأسواق عبر الأنترنت تعكس تحديات جديدة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، مما يؤدي إلى أعباء ضريبية مختلفة على الفاعلين في السوق، علاوة على ذلك يمكن أن يؤدي التطبيق غير الفعال وما يترتب عليه من التهرب من ضريبة القيمة المضافة، والإحتيال إلى خسائر كبيرة في الإيرادات لا يمكن إستخدامها بعد ذلك في الإنفاق العام لإعمال الحقوق الإجتماعية والإقتصادية في ضوء قيمة العدالة الإجتماعية الأوسع، هذا من جهة، أما من الناحية الأخرى، يمكن أن يمثل وجود منصات عبر الأنترنت بين الكثير من البائعين الصغار والعملاء مورداً قيماً لتقديم قواعد

ضريبة القيمة المضافة بشكل أكثر فعالية، حتى إذا كانت التجارة الإلكترونية تطرح تحديات جديدة لتطبيق الضريبة الصحيحة، نظرًا لوجود طرف ثالث يمكن أن يشارك في آلية التنفيذ، فإن نموذج العمل هذا قد يسهل تطبيق قواعد ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى نظام إنفاذ أكثر كفاءة من أجل تجنب التهرب والإحتيال مقارنة بالمخازن المادية التي تحتاج إلى المراجعة على أساس كل حالة على حدة. من هنا تبرز عناصر هذا البحث فيما يلي:

إشكالية البحث:

التساؤل المطروح في هذه الورقة البحثية يتمحور حول إشكالية دور المنصات الأنترنت في إنفاذ ضريبة القيمة المضافة (ضريبة السلع والخدمات)؟. الإجابة على هذا التساؤل يتطلب تجزئته إلى أسئلة فرعية يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: ما هي تحديات المبيعات البعيدة عبر الأنترنت لتطبيق قواعد ضريبة القيمة المضافة (ضريبة السلع والخدمات)؟

ثانيا: ما هي أدوار منصات الأنترنت في مكافحة الإحتيال على ضريبة القيمة المضافة؟

ثالثا: ما هي التجارب المستخلصة من تجربة كل من: ألمانيا وأستراليا وحزمة التجارة الإلكترونية الأوروبية الجديدة لضريبة القيمة المضافة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤل الرئيسي من خلال أجوبة الأسئلة الفرعية، يمكن الإعتماد في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- الفضاءات الرقمية تعبر عن مجالات متنوعة من مخاطر الإحتيال إزاء التهرب الضريبي لضريبة القيمة المضافة؛
- يمكن الإعتماد على منصات الأنترنت في مكافحة الإحتيال على ضريبة القيمة المضافة.

أهمية البحث:

تكتسي القيمة العلمية والعملية لهذه الورقة البحثية من خلال أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنصات في التطبيق الفعال لقواعد الضريبة في سياق التجارة الإلكترونية. وكيفية إشراك هذه المنصات في تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات. قصد خلق فرص متكافئة للشركات وحماية إيراداتها. مع تعزيز الوعاء الضريبي للبلد.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إقتراح إمكانية جعل أسواق التجارة الإلكترونية مسؤولة عن ضريبة القيمة المضافة (ضريبة السلع والخدمات) على المبيعات التي تتم من خلال منصاتها، والإجراءات الأخرى مثل مشاركة البيانات والتعاون المعزز بين السلطات الضريبية والأسواق عبر الأنترنت.

منهجية الدراسة:

بهدف إبراز دور المنصات في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبالإعتماد على المنهج التحليلي السائد في هذه الورقة البحثية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي، كما سيعتمد أيضا في التحليل على المنهج المقارن من خلال مقارن للتشريعات المعتمدة في ألمانيا وأستراليا وحزمة التجارة الإلكترونية الأوروبية الجديدة لضريبة القيمة المضافة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة سامي مراد، حول أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لإقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030، (2019)، توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية وتكاملية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين تحقيق الفعالية

التنموية لإقتصاد المعرفة، وأن هذه الضريبة لها آثار إقتصادية على كل من قطاع الأعمال والإدارة الضريبية وعلى الإيرادات الحكومية، وقد توصل الباحث إلى إطار مقترح لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لإقتصاد المعرفة؛

2. دراسة جمال معتوق وكموش إيمان، الموسومة بـ: الإشكاليات القانونية التي تثيرها التجارة الإلكترونية والمتعلقة بالمجال الضريبي، (2019)، توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة من بينها حصر أهم الإشكاليات التي تعاني منها أنظمة الإخضاع الضريبي للتجارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي : إشكالية الحصر الضريبي، إشكالية السيادة الضريبية، الإزدواج الضريبي، تحديد هوية وموقع المكلف، صعوبة إثبات التعاملات والعقود، الطبيعة الإفتراضية للمعاملات، وإشكالية تحصيل الرسم على القيمة المضافة؛

3. دراسة مشتي أمال، التجارة الإلكترونية في الجزائر، (2018)، حيث عالجت من خلالها موضوع التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر، لاسيما الإجراءات القانونية المتخذة لتأطير هذا الموضوع، مع الإشارة إلى مشروع قانون التجارة الإلكترونية الذي صادق عليه مجلس الوزراء آنذاك، والذي تمت مناقشته والمصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه مع بداية سنة 2018.

هيكل البحث:

تمت هيكلة هذه المساهمة العلمية في ثلاثة عناصر أساسية، يعطي العنصر الأول نظرة شاملة عن كيفية تحدي المبيعات البعيدة عبر الأنترنت تطبيق قواعد ضريبة القيمة المضافة، من الواضح أن مخاطر التهرب من ضريبة القيمة المضافة والإحتيالات الناشئة تمثل سلسلة من خسائر الإيرادات التي سيتم إستخدامها لأغراض إعادة التوزيع والرعاية الإجتماعية. العنصر الثاني خصص لإبراز الأدوار التي يمكن أن تلعبها منصات التجارة الإلكترونية في آليات الإنفاذ، حيث تمت الإشارة إلى ذلك في تقرير مؤخر لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من خلال إدراج المنصات النشطة في قطاع التجارة الإلكترونية، والهدف هو تحسين تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي تقليل مخاطر التهرب والإحتيال وتجنب خسائر الإيرادات العامة. أما العنصر الثالث، فهو عملي يهدف إلى تقديم تحليل مقارن للتشريعات الجديدة التي تستهدف على وجه التحديد المنصات التي تسهل البيع عن بعد للسلع .هدف البلدان من هذا التحليل هي ألمانيا وأستراليا، علاوة على ذلك يتضمن هذا العنصر وصفًا موجزًا لحزمة التجارة الإلكترونية الجديدة لضريبة القيمة المضافة في الإتحاد الأوروبي، ونظرة عامة على فوائد وحدود هذا النهج في ضمان التطبيق المتساوي لتطبيق الأحكام بين الشركات وحماية الموارد العامة. يمكن التفصيل في كل ذلك كما يلي:

أولا: وضع سياق للتهرب من ضريبة القيمة المضافة ومخاطر الإحتيال في الفضاءات الرقمية

وضعت ضريبة القيمة المضافة لأول مرة منذ أقل من 70 عامًا، وهي الآن مكون محوري لأنظمة الضرائب حول العالم. (بيري، 2001) في الإتحاد الأوروبي تعد ضريبة القيمة المضافة المشتركة مصدرًا رئيسيًا ومتزايدًا لزيادة الإيرادات بما يزيد عن 1 تريليون يورو في عام 2015، وهو ما يعادل 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك تعتمد الموارد الخاصة بالإتحاد الأوروبي أيضًا على ضريبة القيمة المضافة، ويُنظر إلى ضريبة القيمة المضافة على أنها وسيلة فعالة لزيادة الإيرادات أيضًا في البلدان النامية. (Cnossen, 2015)

كما أن تطور الإقتصاد الرقمي الذي يتميز بزوال الإقليمية والإمتداد العالمي المحتمل للعملاء، أي أن الشركات ستتحمل أيضًا مسؤولية ضريبة القيمة المضافة في العديد من البلدان، وسيكون هناك عدم يقين بشأن إلتزاماتها الضريبية المتعلقة بالمعاملات التي قامت بها بإستخدام أو بدون إستخدام منصات الأنترنت، وبالفعل أتاحت المبيعات والخدمات عن بعد المقدمة من خلال المنصات الرقمية الفرصة لصغار رواد الأعمال وغير أصحاب المشاريع لتزويد سلعهم وخدماتهم الخاصة لجمهور أكبر من العملاء المحتملين الموجودين في

جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن هذا الإستخدام التجاري المحتمل للأنترنت قوض أيضًا إمكانية تطبيق وإنفاذ قواعد ضريبة القيمة المضافة، فمثلا إذا بدأ المستهلك الذي يعمل بالفعل في البيع المنتظم لبعض إبداعاته التي يتم إنتاجها كهواية على منصة (E-bay)، فيشك فيما إذا كان لا يزال يجب معاملته كمستهلك أو كصاحب أعمال، حيث قد تجد الإعفاءات لصاحب المشروع الصغير تطبيق، حتى لو كانت خارج نطاق هذه المساهمة. تبرز نفس المشكلة أيضًا في حالة المنصات التي تعمل في ما يسمى "إقتصاد المشاركة" وتسهل المعاملات بين الأقران وبين الأفراد،(Beretta, 2018) وقد تمت مناقشة العديد من المساهمات التي تسليط الضوء على صعوبات تحديد ما إذا كانت المعاملة التي تتم من خلال واجهة إلكترونية وبين طرفين ستخضع للضريبة أم لا، وإذا كان الشخص الذي يقدم الخدمة (مثل تأجير منزل) شخصا خاضعا للضريبة أم لا.(Gruson, 2019) فالمنصات التي تسهل "ريادة الأعمال" التي تمكن الأفراد الذين يقومون بمعاملات (زبون لزبون) من تحويل أنفسهم في رواد الأعمال (وبالتالي إجراء معاملات (عميل لزبون) جعلت من الصعب للغاية تحديد ما إذا كان يجب إعتبار المزود شخصًا خاضعًا للضريبة بموجب قواعد ضريبة القيمة المضافة، علاوة على ذلك في حين أنه في التجارة العرضية للسلع أو التزويد العرضي للخدمات لا توجد نتائج ضريبية، إذا أصبحت التجارة أو العرض العرضي نشاطًا إقتصاديًا مستدامًا، تنشأ مسؤولية ضريبة القيمة المضافة. فيصبح الخط الفاصل بين العمل كرجل أعمال / شخص خاضع للضريبة وخصوصية غير واضح. فمن خلال السوابق القضائية ذات الصلة يتضح أنه يمكن إعتبار شراء وبيع السلع / الخدمات بسرعة كنشاط إقتصادي مستدام لضريبة القيمة المضافة ومصدر دخل لضريبة الدخل، بما في ذلك الإلتزامات الإدارية،(Cannas, Vecchio, & Pellegrini, 2016) كما أنه نظرًا لأن إمدادات (زبون لزبون) خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة، فقد أدى ذلك أيضًا إلى تشوهات في المنافسة. أخيرًا تتطور هذه المنصات بإستمرار وتصبح أكثر تهجينًا من خلال تقديم خدمات أخرى، مثل تحصيل الديون والنقل والبيع بإسمها وللمخاطر الخاصة بها على المستهلكين.

في مثل هذه البيئة الإقتصادية المتغيرة، من المشكوك فيه إذن ما إذا كانت الشروط التي تحدد المعاملة الضريبية للمعاملات واضحة للجميع، فلا يدرك الأشخاص الخاصون دائمًا عواقب أنشطتهم على الأنترنت، بينما يختارون بوعي في غير أوقاتهم عدم التسجيل لأغراض ضريبية، تنشأ هذه المشكلة بشكل أساسي في البلدان التي لا يوفر فيها القانون الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالدوران للشركات الصغيرة أو يوفر عتبة منخفضة جدًا لهذا الإعفاء (مثل هولندا والسويد)،(Dijk & Griffoen, 2019) منصة الأنترنت على الرغم من أنها ليست مسؤولة عن ضريبة القيمة المضافة في هذه الحالات، لديها موقع معلومات يمكن من خلاله تتبع المسؤولية الضريبية لمستخدمي المنصة.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالمبيعات عن بعد التي تشمل دولًا ثالثة والسلع ذات القيمة المنخفضة (على سبيل المثال في الإتحاد الأوروبي، والسلع التي تقل قيمتها عن 22 يورو)، فقد تكون هناك مخاطر خطيرة لظهور إحتيال ضريبة القيمة المضافة. فمثلا مشتريات مستهلك مقرها الإتحاد الأوروبي عبر منصة تداول عبر الأنترنت مقرها في الولايات المتحدة، هاتف من مورد صيني ويدفع 300 يورو، يدفع المستهلك عبر بطاقة الائتمان أو نظام دفع آخر تدعمه المنصة، بعد خصم عمولتها، تدفع المنصة المبلغ المتبقي للمورد الصيني، وبعد ذلك، تنقل شركة البريد السريع الهاتف إلى المركز اللوجستي للمنصة الذي يقع في دولة أخرى في الإتحاد الأوروبي تختلف عن دولة المستهلك، ثم يتم إرسال الهاتف إلى مركز توزيع موجود في بلد المستهلك، حيث يتم تسليمه إليه. وقد أدرجت المنصة في شروطها وأحكامها أن مورد البضائع مسؤول عن أي إلتزامات ضريبية ناشئة عن المعاملة.(Dijk & Griffoen, 2019) في هذه الحالة، المورد الصيني، على الرغم من أنه حصل على 300 يورو للهاتف، قد يقدم الهاتف للجمارك كشحنة بقيمة 15 يورو، وبالتالي، ستخضع هذه الشحنة لنظام الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للشحنات الصغيرة ورسوم الإستيراد، وبالتالي لن يتم دفع ضريبة القيمة المضافة ورسوم الإستيراد (الحد الأدنى لرسوم الإستيراد هو 150 يورو). في هذه الحالات، يمكن أن تكون إمدادات بلدان ثالثة قادرة على تقديم منتجات أرخص في السوق

من منافسي الإتحاد الأوروبي، وهذا سيؤدي إلى تشويه المنافسة والتمييز، وبالتالي فإن موقف معلومات النظام الأساسي أمر حاسم لتحديد المسؤولية الضريبية.

مثل هذه المخاطر وغيرها، هي أمثلة واضحة على إمكانية إرتكاب التهرب من ضريبة القيمة المضافة والإحتيال من خلال إستغلال الثغرات الناتجة عن صعوبات تطبيق القواعد التقليدية على نماذج الأعمال الجديدة هذه، لهذا السبب أصبح النقاش على مستوى الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي حول كيفية تجنب التهرب المحتمل من ضريبة القيمة المضافة والإحتيال بسبب نماذج الأعمال الجديدة التي تشمل المنصات ذات الصلة، ويسمح الإستخدام المتزايد للتجارة الإلكترونية بمخططات مختلفة للإحتيال الضريبي. فمن بين الصعوبات الناشئة عن المبيعات عن بعد والأدوار الجديدة التي يعزوها الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية للمنصات في هذا السياق، فإن القضايا الرئيسية هي التالية:

1. عدم إعتراف الأفراد الخاصون بمسؤولون عن دفع الضرائب، وبالتالي وجود العديد من الأفراد الخاصين المحتملين الذين لديهم مصلحة ضريبية صغيرة نسبيًا يقدمون السلع و / أو الخدمات عبر الأنترنت، ولكن من المفترض أنهم يجهلون الإلتزامات الضريبية والإدارية، علاوة على ذلك ونظرًا للحجب عن العديد من الأفراد ومبالغ منخفضة، فقد يكون من الصعب على سلطة الضرائب معرفة الأعمال التي يقوم بها هؤلاء؛
2. يرتبط الخطر الثاني برواد الأعمال (الأجانب) أو الأشخاص الخاضعين للضريبة الذين لم يسجلوا في حالة البيع عن بعد للسلع، فمن المتوقع أن يظل أصحاب المشاريع الصغيرة أو الأشخاص الخاضعون للضريبة الذين يتاجرون عبر منصات الأنترنت خارج وجهة نظر السلطات الضريبية لصعوبة الإشراف؛
3. قد تنشأ مشكلات من منصات الأنترنت مع أنشطة متعددة وإتفاقيات مختلفة لفرض ضريبة على ضريبة القيمة المضافة للمعاملات (على سبيل المثال، تطبيق معدلات ضريبية مختلفة، وتوريد السلع والخدمات التي يتم إعفاؤها مع سلع وخدمات أخرى ليست كذلك)؛(Dijk & Griffoen, 2019)
4. هناك خطر إضافي يتعلق بالمبيعات عبر الأنترنت للسلع منخفضة القيمة المستوردة.وفقًا لتقرير حديث لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، حيث أنه نظرًا لأن العديد من الولايات القضائية تعفي الطرود منخفضة القيمة من المبيعات عبر الأنترنت من ضريبة القيمة المضافة، فمن المرجح أن تفوق التكاليف الإدارية المرتبطة بجمع ضريبة القيمة المضافة على البضائع ضريبة القيمة المضافة التي سيتم جمعها. فتختلف العتبة بإختلاف الولاية القضائية، ولكن نظرًا لتزايد حجم السلع منخفضة القيمة التي لا يتم جمع ضريبة القيمة المضافة عليها، فقد أدى ذلك إلى إنخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة، وضغوط تنافسية غير عادلة على تجار التجزئة المحليين الذين يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة عليهم.وقد يؤدي هذا في نهاية المطاف إلى تحفيز الموردين المحليين على الإنتقال في ولاية قضائية خارجية من أجل بيع سلع ذات قيمة خالية من ضريبة القيمة المضافة. (OCDE، 2020)

فعلى الرغم من التحديات في تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي قد تنشأ في سياق المبيعات عبر الأنترنت من خلال المنصات، فإن حقيقة أن منصات الأنترنت تعمل كوسيط بين العرض والطلب، كمجمع للديون وكعمل تجاري بحد ذاتها، يمكن أن تكون حاسمة في مكافحة التهرب من ضريبة القيمة المضافة والإحتيال، كما يمكنهم الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمعاملات التي تتم من خلالهم، وهو سبب إضافي لإعتبارهم موردًا قيمًا.(Dijk & Griffoen, 2019)

ثانيا. الأدوار التي تلعبها منصات الأنترنت في مكافحة الإحتيال على ضريبة القيمة المضافة:

طرق مختلفة يمكن من خلالها مشاركة أطراف ثالثة في تحصيل الضرائب، ففي حالة عدم الإتصال بالأنترنت، لعبت الجهات الخارجية دورًا محوريًا بصفتها حاملي ضرائب وكمزوّدين للمعلومات المتعلقة بالضرائب. فعلى سبيل المثال في العديد من الدول، تستقطع

المؤسسات المالية الضرائب على مكاسب رأس المال المالي، وفي هذه الحالة تكون المؤسسات المالية في وضع أفضل من دافعي الضرائب للتحقق مما إذا كانت هناك مكاسب رأسمالية على الأصول المالية لدافعي الضرائب. يتضح من مثل هذه الأمثلة وما شابهها، أن الأنظمة الضريبية قد تم بالفعل إشراك أطراف ثالثة في أنشطة تحصيل الضرائب التقليدية، وبالتالي ليس من المستغرب أن يتم النظر في طرح مماثل أيضًا في حالة التجارة الإلكترونية مع مراعاة الفاعلين المعنيين في هذا المجال(Ehrke-Rabel, 2018) .

ففي سياق التجارة الإلكترونية، هناك العديد من الأسباب التي تجعل من المفيد للدولة إشراك المنصات في جمع ضريبة القيمة المضافة. لإحتوائها على معلومات حول المعاملات الإجمالية التي تحدث من خلالها. كما أنه في معظم الحالات، تمر الدفعات عبر النظام الأساسي. وأخيرًا، كما ورد في تقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، قد يكون الدافع أيضًا إلى الإعتماد على المنصات الرقمية لجمع ضريبة القيمة المضافة هو حقيقة أن سلاسل التوريد الرقمية غالبًا ما تكون طويلة ومعقدة، وأن الموردين في هذه السلسلة قد لا يكونوا على دراية بأدوار الأطراف المختلفة في السلسلة. كما قد يُتوقع من النهج الذي يعتمد على النظام الأساسي الرقمي لجمع الضريبة المستحقة على العرض النهائي للعميل النهائي وتحويلها توفير حل فعال لإدارات الضرائب، ويبدو أن تجارب السلطات القضائية التي إعتمدت بالفعل هذا النموذج تدعم وتأكد هذا التوقع. (OCDE، 2019)

يعد نمو التجارة الدولية عبر الأنترنت بين الشركات والمستهلكين، سواء من حيث الحجم أو تعداد المشاركين، أحد العوامل الرئيسية التي تخضع الآن لإختبار ضريبة القيمة المضافة. وفي هذا الصدد، كان من أولى ردود فعل المشرعين الضريبيين في العديد من البلدان معالجة توريد الخدمات الرقمية والسلع الرقمية، يتم بشكل عام جمع ضريبة القيمة المضافة حول التجارة عبر الحدود بين الشركات (العملاء) في الخدمات وغير الملموسة، والتي تستمر أيضًا في النمو، من خلال آلية الشحن العكسي أو التقييم الذاتي. تعمل آليات التقييم الذاتي هذه بشكل عام بشكل جيد في سياق التبادل بين العملاء، ومع ذلك فهي غير فعالة إلى حد كبير في سياق التبادل بين العميل والزبون، ويصبح هذا أكثر ملاءمة في ضوء تجارة بين العميل والزبون المتفجرة عبر الأنترنت. فعلى سبيل المثال، داخل الإتحاد الأوروبي، بالفعل في عام 2015، دخل ما يسمى بمخطط المحطة الواحدة الصغيرة (MOSS: Mini One Stop Shop)حيز التنفيذ فيما يتعلق بالخدمات الرقمية، ومع ذلك لم يتم حل المشكلات المتعلقة بمبيعات السلع عبر الأنترنت من خلال المنصات، خاصة فيما يتعلق بالسلع منخفضة القيمة في السياق الأوروبي لضريبة القيمة المضافة، وقد أدى ذلك مؤخرًا إلى نوعين من التغييرات (بالإضافة إلى متجر - نظام MOSS المعمول به بالفعل منذ عام 2015 من ناحية، سيصبح مخطط (MOSS) متجرًا واحدً (OSS)، حيث تم توسيعه ليشمل جميع أنواع السلع والخدمات، من ناحية أخرى بدأ التركيز على المنصات ودورها المحتمل في تسهيل جمع ومحاسبة ضريبة القيمة المضافة.(Hadzhieva, 2019) وبالفعل فقد أوضحت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في عام 2017 الدور المهم في جمع ومحاسبة ضريبة القيمة المضافة نيابة عن الموردين الأجانب، (OCDE، آليات للتحصيل الفعال لضريبة القيمة المضافة أو ضريبة السلع والخدمات حيث لا يقع المورد في نطاق الاختصاص الضريبي، 2017) وفي نفس العام أدخل الإتحاد الأوروبي، كما سيتم تحليله بشكل إضافي في العنصر الثالث من هذا البحث، خلال إعتماد حزمة التجارة الإلكترونية لضريبة القيمة المضافة، أحكامًا جديدة تعتبر المنصة مسؤولة عن ضريبة القيمة المضافة. وستدخل هذه الأحكام حيز التنفيذ في 2019 و2021. وأخيرًا، في عام 2019، أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تقريرًا يحتوي على إرشادات للدول التي ترغب في إشراك المنصات في جمع ضريبة القيمة المضافة.(Lamensch, 2018)

1. المسؤولية الكاملة لضريبة القيمة المضافة:

يتمثل الدور الأول لمنصات الأنترنت التي تفردها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في إمكانية قيام الدول بإدخال مخصصات تعتبر بموجبها منصات الأنترنت كاملة ضريبة القيمة المضافة المسؤولة عن المبيعات التي تتم من خلال منصاتها.

وبموجب نظام المسؤولية الكاملة لضريبة القيمة المضافة، تكون المنصة الرقمية مطلوبة من حيث المبدأ لتقييم وجمع وتحويل ضريبة القيمة المضافة إلى السلطات الضريبية والإمتثال لتقارير ضريبة القيمة المضافة والإلتزامات الأخرى، كما هو مطلوب بموجب قواعد ضريبة القيمة المضافة في السلطة الضريبية.

2. أدوار قيمة أخرى محتملة للمنصات:

إلى جانب إمكانية الإعتماد على منصات جمع ضريبة القيمة المضافة من خلال خطط المسؤولية الكاملة لضريبة القيمة المضافة، توصي منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بمناهج أخرى قيّمة يمكن للدول إعتمادها والتي تشمل المنصات على وجه الخصوص، تشمل هذه الأدوار إلتزام مشاركة المعلومات، وتعليم الموردين، والإتفاقيات الرسمية بين السلطات الضريبية والمنصات وتوفير خيار للمنصات لتلتزم طوعًا بالإلتزام بالعمل كمجمع لضريبة القيمة المضافة.

أ. إلتزام مشاركة المعلومات:

في هذه حالة، سيطلب النظام الأساسي عبر الأنترنت بموجب القانون تقديم المعلومات إلى السلطات الضريبية من أجل مساعدتها في تطبيق قواعد ضريبة القيمة المضافة، ويجب ألا تكون المنصة مسؤولة بالضرورة أو أن يكون لها دور نشط في جمع والتحويلات ضريبة القيمة المضافة إلى السلطات الضريبية، ويمكن أن يطلب من المنصة الرقمية تقديم هذه المعلومات إما على أساس منتظم، عند الطلب أو بشكل تلقائي، فعلى سبيل المثال في حالات النشاط المريب. ستحتاج سلطة الضرائب أيضًا إلى تحديد نوع المعلومات المطلوبة لجمع ضريبة القيمة المضافة بكفاءة وفعالية على المبيعات عبر الأنترنت وما إذا كان لديها الموارد البشرية والتقنية لمعالجة البيانات التي تم جمعها. (OCDE، دور المنصات الرقمية في جمع ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات على المبيعات، 2019)

قد يتم أيضًا تعديل إلتزام مشاركة المعلومات لإستكمال نظام المسؤولية الضريبية / ضريبة القيمة المضافة بالكامل، في هذه الحالة، يقتصر تطبيق أي إلتزامات إضافية لتبادل المعلومات على المنصات الرقمية التي لا تغطيها تلك التدابير الأخرى .إذا تم إعتماد إلتزام مشاركة المعلومات كإجراء مستقل، فيجب عندئذٍ تطبيقه على جميع أنواع المنصات الرقمية، مثل تلك التي تلعب دورًا أساسيًا في التوريد، كأسواق الأنترنت، أو نقل المشترين إلى البائعين. حتى إذا كان هذا النوع من الإلتزامات يبدو مفيدًا للتجميع الفعال لضريبة القيمة المضافة على الأنظمة الأساسية، فقد تكون المنصات الرقمية موجودة خارج نطاق الولاية الضريبية، ويمثل فرض هذا الإلتزام على المنصات الرقمية الأجنبية تحديًا صعبًا، وبالتالي إذا لم يتم دمج هذا النوع من الإلتزامات مع آليات التعاون الإداري الموجودة بالفعل بين السلطات القضائية، فقد يكون هباءً.

وفقًا لتقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، يمكن النظر في خيارين عريضين للإلتزام بمشاركة المعلومات:

1. **توفير المعلومات عند الطلب:** في هذه الحالة تتطلب السلطة القضائية منصة على الأنترنت للإحتفاظ بسجلات المبيعات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة، وأن هذه المعلومات ستكون متاحة عند الطلب، كما تشير السجلات إلى فئة معينة من المبيعات مع مراعاة فترة معينة أو مورد معين أو فيما يتعلق بمعاملة معينة؛
2. **التزويد المنتظم بالمعلومات:** توفر المنصة الرقمية بشكل منتظم ودوري معلومات حول المبيعات عبر الأنترنت التي يتم إجراؤها عبر المنصة إلى مصلحة الضرائب في الولاية القضائية الضريبية ذات الصلة، والتي ستحدد التنسيق والمعلومات المطلوبة، وقد يقتصر الإلتزام أيضًا على مبيعات محددة، كالسلع التي تتجاوز قيمة معينة وتختلف فترة التقديم إعتمادا على إستخدام تلك البيانات من قبل إدارات الضرائب. (OCDE، دور المنصات الرقمية في جمع ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات على المبيعات، 2019)

ب. تعليم الموردين بإستخدام المنصات الرقمية:

غالبًا ما تمثل إلتزامات ضريبة القيمة المضافة تحديًا أمام الشركات المنخرطة في التجارة الإلكترونية، وفي كثير من الأحيان لا تعرف الشركات معدل ضريبة القيمة المضافة المعمول به لسلعة أو خدمة معينة في الولاية القضائية الضريبية، وفواتير حفظ الدفاتر وإلتزامات إعداد التقارير. ويتم تضخيم هذه المشكلة حتى عندما يتم تنفيذ نشاط تجاري في بلدان مختلفة، وقد أبرزت المبادئ التوجيهية السابقة، وتقرير آليات التحصيل سابقًا، أهمية إستراتيجية الإتصال المناسبة لتحقيق مستويات الإمتثال المناسبة من قبل الموردين الأجانب في الولاية القضائية الضريبية. (OCDE، آليات للتحصيل الفعال لضريبة القيمة المضافة أو ضريبة السلع والخدمات حيث لا يقع المورد في نطاق الاختصاص الضريبي، 2017) وقد ثبت أن توفر إرشادات دافعي الضرائب التي يسهل الوصول إليها، ويسهل فهمها لدافعي الضرائب مفيد لمستويات الإمتثال من قبل الموردين الأجانب، وزيادة مشاركة دافعي الضرائب الإستباقية، وخاصة فيما يتعلق بالسلطات القضائية بإستخدام آليات التسجيل والإمتثال المبسطة لجمع ضريبة القيمة المضافة على التوريدات الواردة.(Tax Certainty, 2017) كما أنه في الواقع قد لا تتمكن السلطات الضريبية من الوصول مباشرة إلى الموردين خارج نطاق سلطتها لإبلاغهم بإلتزاماتهم، لاسيما في حالة المنصات النشطة العالمية، حيث قد يكون هناك الملايين من الموردين، وبالتالي يمكن إستخدام المنصات التي تتيح الوصول إلى السوق العالمية كقنوات إتصال لتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب للموردين الأساسيين حول إلتزامات ضريبة القيمة المضافة.[1] وحول هذه النقطة، أكد التقرير على قدرة المنصات الرقمية على التواصل مع عدد كبير من الموردين الذين يبيعون من خلال منصتهم، مما يوفر فرصة فريدة للسلطات الضريبية لنشر المعلومات حول إلتزامات هؤلاء الضريبة على ضريبة القيمة المضافة، مثل هذه الإرشادات والرسائل المباشرة فيما يتعلق بإخطارات التغييرات في الإلتزامات، وتنظيم الندوات عبر الأنترنت والمشورة من السلطات الضريبية عبر منتدى مجتمع المنصات.

ج. إتفاقيات تعاون رسمية:

قد تقرر السلطات الضريبية أيضًا الدخول في إتفاقيات رسمية مع المنصات الرقمية، على غرار مفهوم الإمتثال التعاوني.[2] أين يمكن تضمين مجموعة متنوعة من التدابير والمناهج لإشراك المنصات الرقمية في زيادة مستويات الإمتثال لضريبة القيمة المضافة في المبيعات عبر الأنترنت في محتوى الإتفاقية. غالبًا ما قد تتضمن الإتفاقية أيضًا مشاركة المعلومات (الدورية والعفوية) والتعليم (بما في ذلك إستخدام المنصة كقناة للتواصل مع الموردين الأساسيين بشأن إلتزامات الإمتثال، وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى تنبيه السلطات الضريبية والمنصات لحالات الإحتيال، والرد بسرعة على الإخطارات من قبل مصلحة الضرائب، عند تبين أن الموردين الأساسيين ينتهكون إلتزامات ضريبة القيمة المضافة.

قد يكون هذا النوع من إتفاقيات التعاون الرسمية مفيدًا خصوصًا في الحالات التي تكون فيها المنصة الرقمية غير مسؤولة أو لا تلعب أي دور في جمع وتحويل ضريبة القيمة المضافة، كما يمكن أن يمثل هذا النوع من الإتفاقات خطوة وسيطة أولى قبل تطبيق نظام كامل لضريبة القيمة المضافة للمنصات الرقمية، فمن خلال إتفاقية التعاون، ستكون السلطات الضريبية قادرة على الإتصال بكفاءة مع منصة رقمية والعكس بالعكس لدعم الإمتثال من قبل الموردين الأساسيين، و تبرز منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، أنه نظرًا لأن النظام الأساسي يمكنه الوصول إلى نقطة إتصال مخصصة في مصلحة الضرائب، وقد يؤدي نشر هذا النوع من الإتفاقية إلى علنية حث المستهلكين على إعتبار النظام الأساسي "آمنًا" فيما يتعلق بإلتزامات ضريبة القيمة المضافة وخاصة النظر إلى المستهلكين الذين يشترون السلع عبر الأنترنت والذين قد يدفعوا ضريبة القيمة المضافة إلى منصة ما في نقطة البيع، وبالتالي قد يتوقعون أنهم لن يواجهوا مسؤولية إضافية عن

ضريبة القيمة المضافة عند الإستيراد. في الواقع، من خلال مسودة شروط الإتفاقية، يجب أن تكون الشروط والإطار الزمني للإتفاقية واضحة، خاصة فيما يتعلق بالجوانب قانونية، ويجب أن تكون الشروط واقعية ومتناسبة لأنها إتفاقية طوعية وتعاونية. (OCDE، آليات للتحصيل الفعال لضريبة القيمة المضافة أو ضريبة السلع والخدمات حيث لا يقع المورد في نطاق الاختصاص الضريبي، 2017)

د. المنصات التي تعمل كوسيط طوعي:

قد تسمح السلطات الضريبية أيضًا للمنصات بالعمل بشكل تطوعي كمقدم خدمة تابع لجهة خارجية نيابة عن الموردين الأساسيين. قد يكون هذا المخطط مناسبًا بشكل خاص في الحالة التي تكون فيها المنصة مسؤولة فقط عن بعض اللوازم ويمكنها أيضًا أن تعمل كمكمل لنظام المسؤولية الضريبية (ضريبة القيمة المضافة) الكامل للمعاملات التي لا يغطيها هذا الإلتزام، وقد تعزز السلطات القضائية المنصات لتكون بمثابة وسطاء طوعيين أيضًا لتوسيع نطاق المسؤولية بما يتجاوز الشرط القانوني في حالة المسؤولية الكاملة المنطبقة فقط على واردات السلع التي تقل عن الحد الأدنى للحد الأدنى للجمارك، يمكن أيضًا السماح للمنصة الرقمية بجمع وتحويل ضريبة القيمة المضافة بشكل طوعي نيابة عن المورد الأساسي فوق هذا الحد الأدنى، هذا النوع من الإتفاقات لديه القدرة على زيادة الإمتثال، ويصبح أكثر فائدة في الحالات التي لا توجد فيها المنصات داخل حدود الولاية القضائية ذات الصلة، ونتيجة لذلك قد يدفع هذا السلطات القضائية إلى إنشاء نظام مبسط للتسجيل والإمتثال لتسهيل الإمتثال وإقناع المزيد من المنابر للعمل كوسيط طوعي. (OCDE، آليات للتحصيل الفعال لضريبة القيمة المضافة أو ضريبة السلع والخدمات حيث لا يقع المورد في نطاق الاختصاص الضريبي، 2017)

ثالثا: دراسات حالة ألمانيا وأستراليا وحزمة التجارة الإلكترونية الأوروبية الجديدة لضريبة القيمة المضافة

يمكن أن تلعب المنصات أدوارًا مختلفة في إجراءات فرض ضريبة القيمة المضافة، حيث أدى هذا الموقع المفيد كطرف ثالث بين الشركات والعملاء إلى بعض السلطات القضائية لإستكشاف إمكانية تضمين الأنظمة الأساسية في إستراتيجية فرض ضريبة القيمة المضافة، ومن أجل تقديم نظرة عامة على كيفية تبني السلطات القضائية المختلفة تشريعات جديدة تتناول تطبيق ضريبة القيمة المضافة عن طريق تضمين أحكام تستهدف المنصات التي تستهدف مباشرة بيع السلع، والدول التي ستكون موضوع التحليل المقارن التالي هي كل من ألمانيا وأستراليا.

علما أنه بدءًا من عام 2021، ستدخل أيضًا الأحكام الجديدة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والمنصات التي تسهل مبيعات البضائع عبر الأنترنت حيز التنفيذ في الإتحاد الأوروبي، والواقع أن هذه الأحكام التي ستنفذ في جميع الدول الأعضاء، سيكون لها نطاق جغرافي أوسع وقد تؤثر على دول أخرى حول العالم.

1. دراسات حالة ألمانيا وأستراليا:

أ- دراسات حالة ألمانيا: في ديسمبر 2018، تبنت ألمانيا قواعد جديدة تنص على أن الأسواق الإلكترونية تتحمل المسؤولية عن دفع ضريبة القيمة المضافة مع ضرورة تقيد المتداولون الذين يستخدمون منصاتهم بإلتزامات ضريبة القيمة المضافة الخاصة بهم. وهناك جانبان رئيسيان يميزان القواعد الألمانية الجديدة، إلتزامات حفظ السجلات لمشغلي الأسواق الإلكترونية والمسؤولية تجاه التجار.

قبل الدخول في تفاصيل محتوى هذين العنصرين الواردين في قانون ضريبة القيمة المضافة الألماني الجديد، لن تتأثر الأسواق بالأحكام الجديدة إلا إذا كانت "يمكن إستخدامها من قبل أطراف ثالثة لإجراء معاملة" قانونية "مع السلع". ووفقًا للأدبيات فإن الأسواق التي تتعامل مع الخدمات تقع خارج نطاق هذا القانون، ولن تجد القواعد الجديدة تطبيقًا أيضًا

في حالة عدم إبرام عقد الشراء في السوق.(Grambeck, 2019) علاوة على ذلك لا تميز هذه القواعد الجديدة بين الأسواق الألمانية والأجنبية، نظرًا لأن المتداولين عند التقدم للحصول على شهادة ضريبة القيمة المضافة، يتعين عليهم الإشارة إلى إسم السوق وأسماء الحسابات المستخدمة في التداول، وهذا يعني أن السلطات الضريبية الألمانية ستتعرف أيضًا على مشغلي السوق غير المستقرة النشطة داخل ألمانيا.

أما فيما يتعلق بإلتزامات حفظ السجلات، بموجب هذه القواعد الجديدة، يجب على مشغلي الأسواق الإحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالتاجر نفسه والمعاملات التي يقوم بها من خلال السوق، كما يستند إلتزام حفظ السجلات إلى شهادة ضريبة القيمة المضافة التي يجب على السوق أرشفتها، ويتم إصدار هذه الشهادة من قبل مكتب الضرائب المختص بالتاجر بناءً على طلب التاجر نفسه، والذي يثبت صحة تسجيل ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى الشهادة وبدءًا من يناير 2019، يجب أن يحتفظ السوق أيضًا بمعلومات مثل:

أ- الإسم الكامل وعنوان التاجر؛

ب- الرقم الضريبي للمتداولين الذي أصدره مكتب الضرائب الألماني المختص، وإذا كان متاحًا، رقم معرف ضريبة القيمة المضافة الألماني الذي أصدره مكتب الضرائب المركزي؛

ج- تواريخ بدء وإنتهاء صلاحية شهادة ضريبة القيمة المضافة؛

د- فيما يتعلق بالمبيعات ذات الصلة، معلومات تتعلق بمكان بداية النقل أو الإرسال، مكان المقصد ووقت التوريد ومقدار المبيعات.

كما يجب الإحتفاظ بالسجلات حتى بالنسبة للمبيعات التي لن تخضع لضريبة القيمة المضافة الألمانية على الإطلاق، مثل الحالات التي يكون فيها التاجر فردًا خاصًا، يستفيد التاجر من مخطط صاحب المشروع الصغير (بالنسبة لألمانيا، ينطبق المخطط على المقيمين الألمان الذين إذا كان حجم مبيعاتهم أدنى من حد التسجيل 17.500 يورو)، أو عندما يكون مكان التوريد خارج ألمانيا، عندما يكون البيع صفرًا، وبالتالي حتى إذا كان السوق يستهدف الأفراد الخاصين فقط كتجار، فإن العامل حتى لو لم يتأثر بقاعدة المسؤولية سيظل عليه الإمتثال لإلتزامات مسك الدفاتر. أخيرًا وفيما يتعلق بإلتزامات مسك الدفاتر، يعد عدم الإمتثال جريمة ضد قانون الضرائب العام الألماني الذي يعاقب عليه.

تنشأ مسؤولية ضريبة القيمة المضافة الألمانية [3] عن السوق عن ضريبة القيمة المضافة التي كان سيتم الإعلان عنها وتحويلها إلى مكتب الضرائب من قبل التجار، ومع ذلك هناك ثلاثة ظروف قد لا يتحمل فيها السوق المسؤولية:

أ- عندما يكون مشغل السوق قادرًا على تقديم شهادة ضريبة القيمة المضافة الصالحة للتاجر ولم يكن يعلم أن التاجر لم يلتزم بقانون ضريبة القيمة المضافة الألماني؛

ب- في الحالات التي يكون فيها التاجر مسجلاً كفرد خاص ولا توجد مؤشرات (مثل حجم الأعمال وعدد الصفقات وإنتظامها) يمكن أن تكون إنذارًا للسلوك غير المتوافق مع التاجر؛

ج- عندما يتوقف التاجر غير المتوافق عن التداول في السوق بعد أن إتصل مكتب الضرائب المسؤول عن التاجر بمشغل السوق وطلب منه إتخاذ إجراء في غضون فترة مناسبة.(Grambeck, 2019)

رغم كل ذلك، فقد إنتقدت المفوضية الأوروبية إختيار ألمانيا وفقًا للمنصات التي ستكون قادرة على تجنب المسؤولية المشتركة والمتعددة لضريبة القيمة المضافة المستحقة على السلع المباعة من خلال أسواقها فقط من خلال إصدار شهادة ورقية مقدمة من سلطات الضرائب الألمانية، في رسالة إخطار غير رسمية وجهتها مؤخراً إلى ألمانيا، تزعم المفوضية الأوروبية أن هذا النوع

من المتطلبات غير فعال وغير متناسب لأنه يمكن أن يعوق شركات الإتحاد الأوروبي من دخول السوق الألمانية، بالإضافة إلى إعتماد هذه الإجراءات بعد إعتماد قواعد الإتحاد الأوروبي التي ستدخل حيز التنفيذ في يناير 2021، والتي لا تفرض مثل هذا الشرط. كما أنه فيما يتعلق بالحدود المحتملة للتشريع الألماني الجديد، أشار العلماء إلى أنه يمكن تحدي فعالية إلتزامات مسك الدفاتر في الحالات التي لا يكون فيها السوق متورطًا في الخدمات اللوجستية (مثال على ذلك برنامج الوفاء بالأمازون). (المفوضية الأوروبية، 2019)

ب- دراسات حالة أستراليا: خارج أوروبا، دخلت قواعد مماثلة بشأن مسؤولية مشغلي المنصات حيز التنفيذ بالفعل في أستراليا عام 2017، حيث أقرت الحكومة الأسترالية مجموعة جديدة من القواعد بشأن ضريبة السلع والخدمات تهدف إلى تسوية فضاء التفاعل بين السلع الأسترالية والمنتجات المستوردة،[4] وبالتالي بدءًا من 1 يوليو 2018، تم تطبيق ضريبة السلع والخدمات الأسترالية على مبيعات السلع منخفضة القيمة المستوردة والمباعة للمستهلكين الأستراليين، ووفقًا للتشريع الأسترالي، فإن السلع منخفضة القيمة هي تلك التي تقل عن عتبة 1.000 دولار أسترالي.(Alksandra, 2018) وقبل دخول القواعد الجديدة حيز التنفيذ، تم إعفاء السلع المستوردة التي تقل عن هذا الحد، وأصبحت تخضع لضريبة السلع والخدمات بنسبة 10٪. أما فيما يتعلق بنظام المسؤولية الجديد لمشغلي المنصات، وفقًا للقواعد الجديدة، سيتم التعامل مع مشغل منصة التوزيع الإلكترونية كمورد للسلع منخفضة القيمة إذا تم شراء السلع من خلال المنصة من قبل المستهلكين الأستراليين وإستيرادها بمساعدة المورد، وبالتالي يُطلب من مشغلي المنصات تسجيل وإرجاع ضريبة السلع والخدمات في المبيعات التي تمت عبر المنصة في الحالات التي يكون فيها معدل دوران ضريبة السلع والخدمات أعلى من حد التسجيل البالغ 75.000 دولار أسترالي في فترة 12 شهرًا. ومع ذلك، ينص النظام الجديد على ثلاثة إستثناءات، حيث لا يسري الإلتزام بتحصيل ضريبة السلع والخدمات، وهي عبارة عن:

أ. معاملات بين الشركات التجارية ولدى الأعمال التجارية المتلقية رقم أعمال أسترالي ومسجل في ضريبة السلع والخدمات؛

ب. العديد من السلع التي تبلغ قيمتها الجمركية مجتمعة أكثر من 1.000 دولار أسترالي، والتي سيتم شحنها في أستراليا؛

ج. البضائع المباعة من خلال المنصات معفاة.(ATO, 2020)

2. نظام مسؤولية ضريبة القيمة المضافة للمنصات في حزمة التجارة الإلكترونية الجديدة لهذه الضريبة في الإتحاد الأوروبي:

خلال عام 2016، أظهرت دراسة للمفوضية الأوروبية أنه على المستوى الأوروبي، يتم تسهيل معظم المبيعات عن بعد للسلع، سواء الموردة من دولة عضو إلى أخرى ومن أقاليم ثالثة أو بلدان ثالثة إلى الدول الأعضاء من خلال الإستخدام واجهة إلكترونية، وغالباً ما تلجأ إلى تنفيذ ترتيبات التخزين. كما يمكن أن تعمل واجهات إلكترونية في شكل سوق أو منصة أو بوابة أو وسائل مماثلة على الرغم من حقيقة أن الدول الأعضاء قد تقر بأن الشخص بخلاف ذلك المسؤول عن دفع ضريبة القيمة المضافة يجب أن يكون مسؤولًا بشكل جماعي ومتعدد عن دفع ضريبة القيمة المضافة، فوفقًا للمشرع الأوروبي، فإن هذا النهج غير كاف لضمان تحصيل فعال لضريبة القيمة المضافة. (الأوروبية، تقييم الأثر المصاحب لمقترحات الوثيقة لتوجيه المجلس، 2016) لهذا السبب ومن أجل تقليل العبء الإداري على البائعين وإدارات الضرائب والمستهلكين، تم إعتماد أحكام جديدة، التي من خلالها، يعتبر الأشخاص الخاضعون للضريبة الذين يسهلون بيع البضائع عن بُعد من خلال إستخدام الواجهات الإلكترونية هم الأشخاص الذين يقومون بهذه المبيعات لأغراض تحصيل ضريبة القيمة المضافة.

كما سلط العلماء الضوء على بعض الصعوبات التي تنشأ عن هذا النظام الجديد، والركيز بشكل أساسي على نظام الشباك الواحد،(Lamensch, Rendering Platforms Liable to Collect and Pay VAT on B2C Imports: A Silver Bullet?, 2018) ومع التوجيه الجديد، قرر الإتحاد الأوروبي جعل المبيعات عن بعد ضمن المخطط القديم (*MOSS: Mini One Stop Shop*)، الذي أصبح الآن تحت إسم (*OSS: One Stop Shop*) من خلال توسيع (*MOSS*)، الذي تم تقديمه للإتصالات السلكية واللاسلكية والبث والخدمات

الإلكترونية، حيث أن مزود السلع في علاقة (المتعامل-زبون) عبر الحدود، لن يكون مطلوبًا إعتبارا من عام 2021، مع تعدد أرقام تعريف ضريبة القيمة المضافة لبيع السلع عبر الأنترنت للعملاء المتواجدين في بلدان مختلفة. سيتحمل المورد الآن ضريبة القيمة المضافة المحلية في الدولة العضو التي يوجد فيها العميل وسيتم تطبيق قواعد الفواتير للدولة العضو التي تم تأسيس المورد فيها. كما أنه في الواقع حتى إذا كان تسجيل (*OSS*) إختياريًا، فإن التوقعات من هذا المخطط المبسط هي أن المنصات ستسجل، بناء على ذلك سيتم إعفاء واردات السلع التي قاموا بها ودفع ضريبة القيمة المضافة على أساس شهري من خلال (*OSS*)، كما سيتعين على إدارة الجمارك التحقق من صحة رقم تسجيل (*OSS*) كما هو موضح في بيان الإستيراد، وبعد هذا التقييم سيتم تسليم السلعة إلى عملائها، هذا يعني أن أي شخص لديه عدد (*OSS*) من المنصات مثل (*Amazon*) أو (*eBay*) يمكن أن يعفي إستيراد البضائع. كما ستكون أرقام تسجيل (*OSS*) هذه متاحة للموردين عند البيع من خلال المنصات، ولكن قد تنشأ مشاكل عندما يستخدم الموردون هذا الرقم للبيع مباشرة للعملاء من القطاع الخاص، والتي لن تكون منصات البيع مسؤولة عنها.

3. مزايا وحدود أنظمة مسؤولية ضريبة القيمة المضافة الجديدة للمنصات:

من خلال ما سبق، يتبين أن الأحكام الجديدة المتعلقة بضريبة القيمة المضافة بشأن المبيعات البعيدة للسلع المعتمدة في ألمانيا وأستراليا والواردة في حزمة التجارة الإلكترونية الجديدة لضريبة القيمة المضافة على المستوى الأوروبي تشترك في نظام جديد للمسؤولية للمنصات، حيث تستفيد هذه الأحكام الجديدة من فرض ضريبة القيمة المضافة للمركز الذي تحتفظ به الأسواق عبر الأنترنت حيث تتم المبيعات البعيدة. كما أن إختيار إشراك طرف ثالث في تطبيق الأحكام الضريبية ليس فكرة جديدة في نظام الضرائب الأوسع. ففي الواقع هناك العديد من الأمثلة التي يتم تضمين أطراف ثالثة تعمل كوسيط في عمليات التقييم و/أو الجمع (مثل أصحاب العمل والوسطاء الماليين وكتاب العدل). وأيضًا إستجابة للدراسات المتعلقة بما يسمى فجوة ضريبة القيمة المضافة، حيث كان هناك الإتجاه المستمر مؤخرًا في تعزيز وتحسين تطبيق ضريبة القيمة المضافة، (الأوروبية، دراسة وتقارير عن فجوة ضريبة القيمة المضافة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي-28: التقرير النهائي لعام 2019، 2019) سواء عبر الأنترنت أو في وضع عدم الإتصال. ومع ذلك بالنظر إلى إستخدام الأنظمة الأساسية للمبيعات عن بعد عبر الأنترنت، فإن فرض قواعد ضريبة القيمة المضافة عن طريق تحميل المنصات المسؤولية بدلاً من العديد من الموردين المختلفين يمكن أن يكون أكثر تكلفة، فعالة لأغراض فرض ضريبة القيمة المضافة من فرض تلك القواعد في العالم الحقيقي. ومع ذلك، في حين أن هذه الأحكام الجديدة تمثل فرصة جديدة لإدارة الضرائب لجمع ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات العامة بكفاءة، إلا أنها تزيد أيضًا من الأعباء البيروقراطية على المنصات. في الواقع ومن أجل الإمتثال أكثر يتعين عليهم التحقق بعناية من كل نوع من المعاملات التي تتم من خلال واجهتهم عبر الأنترنت، وكل موقف خاضع للضريبة على المورد، كما يتعين عليهم أيضا جمع المعلومات ذات الصلة التي قد يحتاجون إلى إستخدامها في المستقبل من أجل إظهار ما لم يتمكنوا من معرفته حول صحة المعلومات التي قدمها المورد في حين أن الإدخال المحتمل لأدوات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات قد يسهل الإمتثال للأعباء البيروقراطية المتزايدة، ما لم يتم توفير هذه الأدوات من قبل نفس وكالات الضرائب، فإن هذا لن يخفف من تكاليف الإمتثال للشركات، وبالتالي يمكن لهذا النظام الجديد أن يعمل كرادع للشركات الجديدة الراغبة في دخول هذا السوق.

أخيرًا سيؤدي توسيع نطاق المخططات الخاصة لتغطية المبيعات عن بُعد للسلع وجميع الخدمات إلى زيادة كبيرة في عدد المعاملات التي سيتم الإبلاغ عنها في ضريبة القيمة المضافة، علاوة على ذلك، سيتطلب تمديد هذه المخططات أيضًا لبيع السلع المستوردة من أقاليم ثالثة أو دول ثالثة عن بُعد، كما يتطلب من الإدارة الجمركية للدولة العضو المستوردة تحديد واردات البضائع في شحنات صغيرة يتم دفع ضريبة القيمة المضافة من خلالها أحد المخططات الخاصة. وبالتالي ولكي تنجح هذه الآلية الجديدة (خاصة

من منظور السوق الأوروبية الموحدة)، هناك بالتأكيد حاجة إلى تعاون أقوى بين سلطات الجمارك وإدارة الضرائب في الدول الأعضاء المختلفة.

خاتمة:

السنوات الأخيرة كشف التطور الهائل للتجارة الإلكترونية عن فرصها ومخاطرها في مجال الضرائب، حيث لا تنشأ المشكلات فقط مع الإشارة إلى إستراتيجيات ضريبة دخل الشركات التي تعتمدها منصات التجارة الإلكترونية لخفض أعبائها الضريبية، ولكنها تنشأ أيضًا في مجال ضريبة القيمة المضافة. فالمخاطر التي تنشأ في هذا السياق كثيرة وكبيرة، مثل الصعوبات في تحديد ما إذا كان هناك شخص خاضع للضريبة أو في وصف معاملة ما بأنها (زبون-زبون) أو (عميل-عميل) في تقييم ما إذا كان دافعو الضرائب على دراية كافية بالنتائج الضريبية لأنشطتهم عبر الأنترنت، كما أنه في سياق واردات السلع منخفضة القيمة، قد يسيء موردو البلدان المعنية بالدراسة إستخدام الأحكام القابلة للتنفيذ حاليًا.

يجب ضمان الإنفاذ الفعال لضريبة القيمة المضافة لمنح معاملة متساوية لمشغلي السوق المعنيين، ولأن التهرب المحتمل من ضريبة القيمة المضافة والإحتيال يمكن أن يؤدي إلى خسائر في الإيرادات، وبهذه الطريقة فإن الإيرادات العامة التي ستستخدم في سياسات الرفاه وحماية قيم العدالة الإجتماعية معرضة للخطر، وقد أدى ذلك بالمشرعين المحليين والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى التفكير في كيفية تنفيذ الإنفاذ الفعال عبر الأنترنت، حيث لم يتم إدخال أو تطبيق إجراء فرض ضريبة القيمة المضافة القديمة للعالم الافتراضي في المقام الأول، وقد لفتت هذه المخاطر إنتباه المشرعين والمنظمين على مستوى الولاية الواحدة، على المستوى الأوروبي والدولي. ففي مارس عام 2019، أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إطارها للمبادئ التوجيهية التي ستساعد الدول في تصميم السياسات اللازمة لإشراك المنصات في مجموعة ضريبة القيمة المضافة (OCDE، دور المنصات الرقمية في جمع ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات على المبيعات عبر الإنترنت، 2019). فعلى وجه الخصوص يوضح هذا التقرير كيف يمكن تحميل الأنظمة الأساسية مسؤولية جمع ضريبة القيمة المضافة، ويمكن أن تكون ملزمة بمشاركة المعلومات بسبب موقعها المفيد، ويمكن إستخدامها كمعلمة للشركات التي تعمل من خلالها، ويمكن أن تكون شركاء في تعاونية الإتفاقات، وأخيرا يمكن أن تعمل التطوعية كوسيط. وبالتالي كان الحل الذي تم الترحيب به هو مستوى أعلى من إدراج المنصات عبر الأنترنت في آلية الإنفاذ. ومع ذلك فإن إستهداف طرف ثالث لأغراض التقييم الضريبي و/أو التحصيل ليست آلية جديدة في مجال الضرائب. والواقع أن إستحالة السلطات الضريبية لتقييم الوضع الضريبي لكل دافع ضرائب، أدى إلى الإعتماد على أطراف ثالثة كمحصلين للضرائب أو مزودي معلومات. الأمثلة تتمثل في أصحاب العمل والمؤسسات المالية وكتاب العدل.(Ehrke-Rabe, 2019)

لكن النظر إلى التشريعات الجديدة المختلفة التي تم إعتمادها في ألمانيا وأستراليا وفي حزمة ضريبة القيمة المضافة الجديدة في الإتحاد الأوروبي، من الممكن رؤية الفوائد والحدود الرئيسية لهذه الأحكام الجديدة.

في الواقع تتمتع المنصات بمكانة مفيدة، حيث يمكنها الوصول إلى المعلومات ذات الصلة حول نوع المعاملات التي تتم من خلالها. بسبب عنصر التوصيف هذا، من الممكن جمع ضريبة القيمة المضافة من خلالهم بشكل أكثر فعالية من تقييم وجمع هذه الضريبة على أساس مورد واحد. إلا أن هذه الأنظمة الجديدة تزيد من الأعباء البيروقراطية والتكاليف على المنصة، حتى إذا كانت هناك أحكام تحد من المسؤولية من خلال النظر في عمل النظام الأساسي، وحقيقة أنه قد يتم تزويد المنصات بمعلومات خاطئة ولا يمكنها أن تعرف بشكل معقول أن المعلومات المقدمة صحيحة، فإن عبء الإثبات هذا يمكن أن يكون بمثابة رادع جديد الأعمال، ومع ذلك يمكن تحقيق التنفيذ التقني لهذا الحكم بأدوات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ذات الصلة، مما قد يسهل الإمتثال.

أخيرًا على الرغم من حقيقة أن هذه الإجراءات ليست بعيدة عن الكمال، فإنها لا تزال تمثل خطوة إلى الأمام في محاولة الوصول إلى مستوى أعلى من الإمتثال لضريبة القيمة المضافة، وبالتالي تجنب التهرب المحتمل من ضريبة القيمة المضافة والإحتيال، وفي نفس الوقت حماية

الإيرادات العامة. مما لا شك فيه، يمكن للمنصات الإعتماد على معلومات أكثر دقة حول المعاملات التي تتم في أسواقها عبر الأنترنت وإستغلال هذه الميزة من قبل السلطات الضريبية يتماشى تمامًا مع تطوير نظام ضريبي جديد حديث يعتمد بشكل متزايد على أطراف ثالثة.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. OCDE. (12, 2019). *دور المنصات الرقمية في جمع ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات على المبيعات عبر الإنترنت*. تاريخ الإطلاع 15 02, 2020، من https://www.ocde.org/tax/tax-policy
2. OCDE. (2017). *آليات للتحصيل الفعال لضريبة القيمة المضافة أو ضريبة السلع والخدمات حيث لا يقع المورد في نطاق الاختصاص الضريبي*. OCDE.
3. OCDE. (2019). دور المنصات الرقمية في جمع ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات على المبيعات. 117-119.
4. OCDE. (2019). *دور المنصات الرقمية في جمع ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات على المبيعات عبر الإنترنت*.
5. OCDE. (2020). *معاللجة التحديات الضريبية في رقمنة الإقتصاد*. تاريخ الإطلاع 15 02, 2020، من:
File:///C:/Users/SI216/Downloads/Documents/public-consultation-document-addressing-the-tax-challenges-of-the-digitalisation-of-the-econom
6. ليام إبريل ومايكل كين وفيكتوريا بيري. (2001). *ضريبة القيمة المضافة الحديثة*. صندوق النقد الدولي.
7. المفوضية الأوروبية. (10 10, 2019). *حزمة إنتهاكات أكتوبر: القرارات الرئيسية 10 أكتوبر 2019*. تاريخ الإطلاع 15 02, 2020، من https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/inf_19_5950
8. المفوضية الأوروبية. (2016). *تقييم الأثر المصاحب لمقترحات الوثيقة لتوجيه المجلس، .* المفوضية الأوروبية.
9. المفوضية الأوروبية. (2019). *دراسة وتقارير عن فجوة ضريبة القيمة المضافة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي-28: التقرير النهائي لعام 2019*.
10. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. (2019). *دور المنصات الرقمية في جمع ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات على المبيعات عبر الإنترنت ؟، 12*.

ثانيا: المراجع اللغة الأجنبية

11. ATO. (2020). *GST on low value imported goods*. Retrieved 02 15, 2020, from https://www.ato.gov.au/General/New-legislation/In-detail/Indirect-taxes/GST/GST-on-low-value-imported-goods
12. Bal, A. (2018). *Managing EU VAT Risks for Platform Business Models.* 72 Bulletin for International Taxation 4.
13. Beretta, G. (2018). *VAT and the Sharing Economy.* World Tax Journal 3.
14. Cannas, F., Vecchio, C., & Pellegrini, D. (2016). *Policy note: A New Legal Framework Towards a Definitive EU VAT System: Online Hosting Platforms and E-Books Reveal Unsolved Problems on the Horizon.* 46 Intertax, 8/9, .

15. Dijk, L. v.-v., & Griffoen, M. (2019). *Eu VAT Note: Online Platforms: A Marketplace for Tax Fraud?, (2019)* . 47 Intertax 4.
16. Ehrke-Rabe, T. (2019). *Big data in tax collection and enforcement, in Werner Haslehner and others (eds.) Tax and the Digital Economy: Challenges and Proposals for Reform.* Kluver Law International.
17. Ehrke-Rabel, T. (2018). Third parties as suplementaries to transparency, in Funda Busran and Johanna Hey, Transparency in taxation. *EATLP Congress Papers.*
18. Eurostat. (2019). *E-commerce statistics*. Retrieved 02 09, 2020, from https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/E-commerce_statistics (2019) accessed 09 February 2020.
19. Grambeck, H.-M. (2019). *Electronic Marketplace may be held liable for German VAT – New Rules Entered into Effect on 1 January 2019.* International VAT Monitor 1.
20. Gruson, M. M. (2019). *Definitive VAT Regime: Ready for the Next Step?* 28 EC Tax Review 3.
21. Hadzhieva, E. (2019). *Impact of Digitalisation on International Tax Matters. Challenges and remedies.* European Parliament.
22. James Manyika .(2014) .*Global Flows in a Digital Age: How Trade, Finance, People, and Data Connect the World Economym* .McKinsey Global Institute : https://www.mckinsey.com/media/McKinsey/Featured%20Insights/Globalization/Global%20flows%20in%20
23. Lamensch, M. (2018). Adoption of the E-Commerce VAT Package: The Road Ahead Is Still a Rocky One. *27 EC Tax Review 4* , 186-195.
24. Lamensch, M. (2018). *Rendering Platforms Liable to Collect and Pay VAT on B2C Imports: A Silver Bullet?* International VAT Monitor, European Union, .
25. Sijbren Cnossen .(2015) .*Mobilizing VAT revenues in African countries* .International Tax and Public Finance.
26. *Tax Certainty*. (2017, 03). Retrieved 02 09, 2020, from http://www.oecd.org/tax/tax-policy/tax-certainty-report-oecd-imf-report-g20-financeministers-March-2017.pdf

الهوامش:

(1) ومن الجدير بالذكر أن العديد من المنصات الرقمية قد اتخذت مبادرات عفوية للتواصل مع موردیها الأساسيين بشأن التزامات ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة السلع والخدمات في الولايات القضائية الضريبية المختلفة. وهذا يشمل تشغيل المنتديات عبر الإنترنت لمنتديات المنصات على المنابر حيث يمكن أن تكون المعلومات حول القضايا التنظيمية العامة بما في ذلك الضرائب مشترك.

(2) أوصى تقرير 2013 "الإمتثال التعاوني في إطار العلاقة المحسنة"، وإستنادًا إلى تحليل مفصل للتجارب العملية في العديد من البلدان، بأن تطور السلطات الضريبية علاقة قائمة على الثقة والتعاون. ويستند التقرير إلى فحص مفصل للتجارب العملية للبلدان التي أقامت هذا النوع من العلاقات. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، "الإمتثال التعاوني في إطار العلاقة المحسنة"، (2013).

(3) سيدخل نظام المسؤولية هذا حيز التنفيذ بعد فترة مؤقتة والتي تختلف إعتمادًا على ما إذا كان التاجر مؤسسًا داخل أو خارج الإتحاد الأوروبي أو المنطقة الإقتصادية الأوروبية. في الحالة الأولى، سيتم تطبيق نظام المسؤولية إعتبارًا من 1 أكتوبر 2019، بينما في الحالة الثانية، فيكون إعتبارًا من 1 مارس 2019. هذه الفترة المؤقتة تعمل على إعطاء إمكانية (في وقت معقول) للتجار لتقديم طلب للحصول على شهادة ضريبة القيمة المضافة في مكتب الضرائب المختص.

[4] تعديل قانون الضرائب **(ضريبة السلع والخدمات على المبيعات)** الأسترالي لمعالجة المعاملات عبر الحدود. مشروع قانون 2015.